**جامعة سعيدة د, مولاي الطاهر**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

# مدخل للعلاقات الدولية

**محاضرات في مقياس "مدخل للعلاقات الدولية" لطلبة السنة الثانية ليسانس**

**جذع مشترك "علوم سياسية"**

**إعداد: د. بن زايد أمحمد**

**السنة الجامعية: 2019 _ 2020**

**مطبوعة محاضرات مقياس مدخل للعلاقات الدولية لفائدة طلبة السنة الثانية ليسانس**

**جذع مشترك علوم سياسية**

**تمهيد:**

اهتم الكثير من الباحثين والأكاديميين بالعلاقات الدولية باعتبارها فرعا من العلوم السياسية الذي يعنى بدراسة مختلف التفاعلات التي تحدث بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في الساحة الدولية، هذا الاهتمام مكّن العلاقات الدولية من أن تصبح علما مستقلا بذاته مادام أن شروط الاستقلالية متوفرة، والتي تخص موضوع يدرسه ألا وهو النظام الدولي بمختلف التفاعلات الحاصلة فيه وحتى القوى المتحكمة والتطورات الحاصلة عليه، إضافة إلى وجود مفاهيم ومصطلحات خاصة بعلم العلاقات الدولية مثل المنظمات الدولية، السياسة الخارجية السياسة الدولية، الدبلوماسية وغيرها ساهمت في تمييز الخطاب الأكاديمي الدولي إن صح التعبير، وكذلك وجود نظريات ومناهج تدرس من خلالهما أية ظاهرة دولية، وأخيرا وجود مختصين ومفكرين كما سبقت الإشارة يقومون بإثراء ميدان العلاقات الدولية من خلال توصلهم إلى نظريات يتم استخدامها من أجل تفسير وفهم الظواهر الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن بداية الاهتمام الفعلي بهذا الميدان هو بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث ظهرت فيها مراكز بحثية متخصصة مهتمة بدراسة ما يحدث في الكثير من مناطق العالم خاصة الاستراتيجية منها، غير أن هذا لا ينفي عدم وجود اهتمام بالأحداث الدولية قبل ذلك التاريخ غير أن التطورات الحاصلة في الفترة المذكورة خاصة مع نمو القوة الشيوعية وانتشارها ودخول العالم إلى العصر النووي الذي فرض ضرورة تنسيق الروابط بين الدول خاصة المتعادية منها، وذلك من أجل ربط سبل التواصل بينها تفاديا لأية مخاطرة تنجم عن الاستخدام الفعلي لذلك النوع من الأسلحة.

ساهمت كل تلك العوامل المذكورة في أهمية دراسة العلاقات الدولية بحيث لا يمكن لأية دولة في وقتنا الحاضر أن تعزل نفسها ولا تتفاعل مع ما يحدث في حدودها أو حتى مع العالم الخارجي، تلك المعرفة تستوجب عليها معرفة نمط العلاقات الموجودة سواء في في طابعها الصراعي أم التعاوني حتى تضبط استراتيجيتها الدولية في التعامل مع المتغيرات الدولية، فهي

التي تختار على سبيل المثال من هي الأطراف التي تعقد معها علاقات تعاونية ومن هي الأطراف التي تتجنبها في إطار ما تمليه عليه مصلحتها الوطنية.

تحاول هذه الدراسة المتواضعة توضيح معنى العلاقات الدولية وعلم العلاقات الدولية على حد سواء، وذلك من خلال العودة إلى مختلف التعاريف المقدمة من طرف المفكرين البارزين في ذلك المجال و التطرق كذلك إلى معناها في الإسلام بما يعني أن الفكر الإسلامي ساهم هو الآخر في تقديم رؤية عن العلاقات الدولية حتى لا تبقى محصورة فقط في الفكر الغربي والتطرق كذلك إلى أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية والنظريات الكبرى والجزئية المعتمدة في تحليل الظواهر الدولية، وأهم نقطة كذلك توضيح أبرز الفاعلين في العلاقات الدولية الذين يؤثرون في توجيه وتغير مسارات النظام الدولي.

**المحور الأول: العلاقات الدولية: تدقيق مفاهيمي:**

**أولا: تعريف العلاقات الدولية:**

قبل بداية الحديث عن أهم التعاريف التي قدّمت حول العلاقات الدولية من الضروري الإشارة إلى نقطة مركزية وهي الاختلاف الموجود بين العلاقات الدولية وعلم العلاقات الدولية.

**أ_ مفهوم العلاقات الدولية:**

استخدمت كلمة دولية International لأول مرة في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر من طرف الفيلسوف ورجل القانون الإنجليزي "جيرمي بينتام" J. Bentham الذي سعى إلى ترجمة عبارة Jus gentium التي كانت تعني عند الرومان القانون المنظم لعلاقاتهم مع مختلف أطراف إمبراطوريتهم بـ "لفظ" Droit International[1] ويتصل مفهوم العلاقات الدولية أساسا بإشكالية السياسة الدولية والتعاون في زمن الحرب وزمن السلم وتتجسد القوة بأشكال مختلفة من اقتصادية، سياسية، ثقافية وعسكرية، وتكون هذه الأخيرة في قلب هذه الأشكال لأنها تكون العنصر الأبرز أو العامل الحاسم في إنهاء النزاع أو بلوغ الأهداف أو فرض وإعلاء المصلحة الوطنية أو القومية أو الإقليمية للدولة أو الأمة أو الحلف الإقليمي[2] ويرى المفكر الفرنسي "ريمون أرون" Raymond Arond وأستاذ العلاقات الدولية أن الحرب عمل من أعمال العنف يستهدف به إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا[3]

عرّف جيمس برايس James Price العلاقات الدولية سنة 1922 بأنها العلاقات بين الدول والشعوب المختلفة، وكتب كريس غريسون كيركِ Chris greson kirkووالتر

---

[1]) أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، د ط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص ص 19، 20.

[2]) محمود زعرور، **العلاقات الدولية نحو رؤية تاريخية للمصالح الوطنية والقومية في الحرب والسلم**، مجلة الفكر السياسي، العدد 2، دمشق: اتحاد كتاب العرب، 1998، ص 231.

[3]) **المرجع نفسه**، ص 232.

شارب Walter scharb في عام 1940 بأن العلاقات الدولية تعني تلك القوى الأساسية الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية، واعتبر هانس مورغانتو Hans Morghentau وكينيث تومسون Kenneth Thomson في عام 1950 أن جوهر العلاقات الدولية هي السياسة الدولية التي مادتها الأساسية هي الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة [1] كما يؤكد "ديروزيل" Duroselle بأن العلاقات الدولية تتكون عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة، ومن ثم علاقات مجموعة أو أفراد من جانبي الحدود ومظهرها الأول السياسة الخارجية، وهذه العلاقات السياسية يمكن إقامتها إما في إطار إقليمي وإما على الصعيد الشمولي.

أما ستانلي هوفمان Stanley Hoffmanالذي راجت أفكاره في ستينيات القرن الماضي فيقول بأن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا [2] ومن جهته فإن كارل دوتش فقد عرفها بالعلاقات غير محدودة الهوية القائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية، أما دانيال كولار فرأى بان العلاقات الدولية تضم تضم العلاقات السلمية والعدوانية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثر القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية[3] ومنه نستخلص بأن العلاقات الدولية شاملة لكل الفاعلين في المحيط الدولي وكل ما يتجاوز الحدود الوطنية للدول.

### ب_ مفهوم علم العلاقات الدولية:

شهدت هذه المسألة الكثير من النقاشات والجدالات بين المتخصصين حول استقلالية العلاقات الدولية واعتبارها علما قائما بذاته بحيث هناك من رأى بإلحاقها بعلم السياسة أو

---

[1]) ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 8.

3) علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات** ، دط، بغداد: د م ن، 2010، ص 27.

3) عبد القادر محمد فهمي، **النظرية الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010، ص 19.

علم الاجتماع، بحيث أن المدافعين عن استقلالية العلاقات الدولية رأوا فيه توفر الشروط الضرورية حتى تصبح علما ومن بينهم آيري رانسوم Earry Ransom الذي قدم المواصفات التالية:

ـ وجود موضوع دراسي متميز ومختلف عن الغير ألت وهو النظام الدولي

ـ وجود أفكار ونماذج محددة متفق عليها عامة

ـ وجود مفاهيم شبه خاصة لتحليل السلوكات الدولية ولغة أكاديمية متخصصة

ـ وجود تعريفات محددة بدقة ومناهج معيارية تحليلية[1]

ومن خلال هذا يمكن التطرق إلى أهم التعريفات حول هذا العلم بحيث عرف "روبرت ميسا" Roberto Mesa علم العلاقات الدولية بأنه العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الديناميكي والجامد[2]ويرى جورج كينان George Kennan في كتابه "العلاقات الدولية بين السلم والحرب" بأن دراسة العلاقات الدولية هي التي تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الدولية وهناك أيضا العلاقات غير الرسمية.[3]

**ج_ العلاقات الدولية في الإسلام:**

على الرغم من عدم تطرق المفكرين الغربيين إلى إسهامات الفكر الإسلامي حول العلاقات الدولية ونظرة الإسلام لها من باب الجهل لا أكثر ولا أقل، فإنه من الضروري

[1]) محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، 2015 ص 121.

[2]) زكريا أزم وعبد الفتاح ولد حجاج، **العلاقات الدولية والاطراف الفاعلة في المجتمع الدولي** ، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، المغرب الأقصى: جامعة الحسن الأول، 2013. 2014 ص 34.

[3]) **المرجع نفسه**، ص 35.

التطرق إلى تلك الرؤية التي تقسم العالم إلى ثلاث أقسام: دار الإسلام، دار الحرب ودار العهد أو الصلح.

**1_ دار الإسلام:** هي الدولة التي تحكم بسلطان المسلمين وقوتهم، والتي يجب الدفاع عليها من طرفهم والجهاد في سبيلها يعتبر فرض عين عن كل مسلم [1]، وتقريبا ليس هناك اختلاف حول تعريف هذه الدار.

**2_ دار الحرب:** اختلف الفقهاء في تعريفها بحيث ظهر رأيان:

**2_1 الرأي الأول:** هي الدار التي لا يكون فيها السلطان للحاكم المسلم وليس بينها عقد يقيد المسلمين ويرتبطون به، ومادام أن السيطرة ليست بيد المسلمين فهي دار حرب.

**2_2 الرأي الثاني:** من أنصاره "أبو حنيفة والزيدية" فيرون بأنه على الرغم من عدم توفر السلطان للمسلمين فهذا لا يجعل الدار الأخرى دار حرب [2] إلا بتوفر ثلاث شروط أساسية مرتبطة بالسلم وهي:

_ عدم إمكانية السلطان الحاكم من تنفيذ الأحكام الشرعية.

_ أن يكون ذلك الإقليم متاخما أي في حدود الدولة الإسلامية بحيث يتوقع منه الاعتداء

_ غياب الأمان الإسلامي عند كل من المسلم وغير المسلم "الذمي" بحيث لا يستطيعون القيام فيها.[3]

**3_ دار العهد أوالصلح:** هي الدار التي فرضها الواقع إن صح التعبير بحيث تشير إلى البلاد التي بينها وبين المسلمين عهد وعقد ابتداء، هذا الأخير عندما يخيّر المسلمين دولة معينة بين العهد والإسلام أو القتال فأهلها يعقدون صلحا مع الحاكم الإسلامي على شروط يتفق عليها

[1]) محمد أبو زهرة، **العلاقات الدولية في الإسلام**، د ط، القاهرة: دار الفكر العربي، 1995، ص 56.
[2]) **المرجع نفسه**، ص 56.
3) عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، دط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992 ، ص 63.

الطرفان،[1] وفي هذا المجال يقول الإمام أبو زهرة بأن هيئة الأمم المتحدة على سبيل المثال بقوانينها ونظامها المسير لها، والتي تجمع دولا إسلامية كأعضاء فعلى هؤلاء الوفاء بأحكام المنظمة حسب دار العهد[2].

تجدر الإشارة بأنه يعتبر "السلم" هو الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم حتى تكون هناك أسباب ودواعي للقتال والحرب، وبالتالي هو أنسب السبل لبلوغ الأهداف المرجوة للعلاقات الخارجية للدولة في الإسلام، إضافة إلى اعتبار "الدعوة" بمعنى التزام المسلمين بدعوة غير المسلمين في الأرض جميعا إلى الدين الإسلامي هو الأصل كذلك وما يعنيه ذلك من افتراض بدء الدعوة سلما وبأدوات سلمية في مناخ أو محيط سلمي، كل ذلك من شأنه تحديد الموقع الصحيح للسلم في نطاق العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية باعتباره الإطار العام لهذه العلاقات وأهم أشكالها[3]

تجدر الإشارة إلى أن القاعدة الإسلامية الكبرى في العلاقات الدولية هي جعل المقاطعة والخصومة خاصة بحالة العداء والعدوان، وفيما عدا ذلك تكون العلاقة مبنية على الخير وعدم الاعتداء، وبخصوص هذه القاعدة يقول "سيد قطب" و"تلك القاعدة في معاملة غير المسلمين هي أعدل القواعد التي تتفق مع طبيعة الدين الإسلامي ووجهته ونظرته إلى الحياة الإنسانية بل نظرته الكلية لهذا الوجود"[4]

**ثانيا: تطور دراسة العلاقات الدولية:**

تثار في هذه المسألة مشكلة حقيقية تتعلق بالتأريخ المعرفي للعلاقات الدولية، وهي تنبع أساسا من مسألة تحديد بداية ظهور العلاقات الدولية كخبرة فكرية بمعنى التأسيس الأكاديمي

---

[1]) محمد أبو زهرة، **مرجع سابق**، ص ص 58، 59.
[2]) عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص 63.
[3]) أحمد عبد الونيس شتا، **الأصول العامة للعلاقات الدولية الإسلامية وقت السلم، دراسة في تحليل أهم أدوات العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية**، ط1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص 8.
[4]) أنظر أوراق المؤتمر العالمي للقرآن الكريم ودوره في بناء الحضارة الإنسانية بمناسبة مرور 14 قرنا على نزوله، السودان: 15 _ 17 ديسمبر 2011، ص 67.

لها، فعلى سبيل المثال الكثير من النظريات التقليدية للعلاقات الدولية مثل الواقعية تقول بأن لها أصولا فكرية تطورت عبر حقب زمنية مختلفة بهدف إضفاء الشرعية وتبرير هيمنتها على حقل العلاقات الدولية[1]

ولقد لعب الفكر السياسي دورا هاما في التنظير للعلاقات الدولية، وهو ما اعتقده جيمس دورتي وروبرت بالستغراف بأن التنظير في العلاقات الدولية يعود إلى العصور القديمة في الهند والصين واليونان، كما أكد باركينسون Parkinson بأن فرضية الربط بين الفكر السياسي والعلاقات الدولية تقوم على التسليم بأن المفكرين السياسيين قد طوروا عبر العصور مفاهيم وتصورات عن العلاقات الدولية تنطلق من القيم الفكرية لهؤلاء المفكرين وأن اهتمام علماء العلاقات الدولية المعاصرين بالحرب والسلام وبقاء الدولة وقوتها يعد امتدادا لاهتمام المفكرين الغربيين القدامى أمثال: هوبز، مكيافللي وبنتام بدراسة هذه الظواهر في المجال الدولي.

ما تجدر الإشارة إليه بأن البداية الفعلية للاهتمام بدراسة العلاقات الدولية كانت بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط في خمسينيات القرن الماضي خلال الحرب الباردة بحيث ظهرت في الاتحاد السوفياتي مجلة "الحياة الدولية" المتخصصة في الشأن الدولي، وحتى الكتابات الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت في تلك الفترة كذلك، وبدأت تنشأ فيها مراكز متخصصة تعنى بما سمي بالدراسات المناطقية بمعنى دراسة مناطق هامة من العالم سواء تعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط، شمال إفريقيا وكل المناطق الاستراتيجية التي تهم أمريكا، إضافة إلى دخول العالم إلى العصر النووي هو الآخر فرض ضرورة الاهتمام بالتطورات التي أحدثتها هذه النقلة النوعية لطبيعة العلاقات بين الدول.

كما أن موجة الاستقلال التي عرفتها الكثير من دول العالم الثالث خلال ستينيات القرن الماضي هي الأخرى فرضت ضرورة الاهتمام بالدراسات الدولية بحيث طرحت قضايا تعلقت بالشمال والجنوب والفوارق بينهما وقضايا مثل النزاعات العرقية والتخلف، وما يضاف

[1]) محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 15.

إليه التطور الهائل في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال عبر العالم التي ساهمت في التقريب بين الشعوب وتسهيل عملية الاحتكاك بين مختلف الحضارات[1].

كل هذه العوامل والظروف الدولية أكدت ضرورة قيام علم مستقل بذاته يهتم بدراسة ما يحدث في الوسط الدولي.

**ثالثا: علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الدولية والعلاقات الدولية:**

بدت الضرورة إلى التفريق بين المصطلحات الثلاث المذكورة نظرا لتقاربها في المعنى كونها تغطي المجال الدولي وما وراء الحدود إضافة إلى استعماله الواسع، غير أنه هناك فروقات جوهرية بينها نحاول توضيحها، ففي حين تدل السياسة الخارجية حسب مارسيل ميرل Marcel Merle إلى ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج مشاكل تطرح في ما وراء الحدود[2] وعرفها الدكتور محمد طه بدوي بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية[3] بما يعني أن السياسة الخارجية مرتبطة بالدولة فقط دون غيرها فهي التي تمارس نشاطا خارجيا يسمى سياسة خارجية، غير أنه تجدر الإشارة إلى نقطة هامة تتمثل في كون بعض التجارب الإندماجية وصلت إلى إنشاء منصب منسق للسياسة الخارجية الأوربية نتيجة للتقدم في مجال الإندماج بما يعني تطور درجة الانسجام بين الدول بإمكانه أن يساعد في الوصول إلى نوع من التنسيق السياسي، غير أنه ليس في نفس مكانة وزير الخارجية لدولة معينة.

في المقابل فإن السياسة الدولية تدل على ذلك التفاعل الحاصل بين السياسات الخارجية للدول، فعندما تخرج أية سياسة خارجية لدولة معينة وتلتقي بغيرها من السياسات الخارجية

---

[1]) عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص 36.

1) هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر 1988 _ 2008**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص 24.

[3]) **المرجع نفسه**، ص 25.

للدول الأخرى ساعية إلى تحقيق أهدافها فهذا التفاعل يطلق عليه بالسياسة الدولية، غير أن هذا التفاعل سياسي بالدرجة الأولى فما يحدث في الوسط الدولي يأخذ أبعادا أخرى اجتماعية اقتصادية، ثقافية وعسكرية وغيرها وليست فقط الدول هي الفاعل الأساسي وإنما هناك فواعل أخرى مثل الأحلاف الدولية كحلف شمال الأطلسي على سبيل المثال أو التكتلات الإقليمية مثل الاتحاد الأوربي كل هذه التفاعلات تعطينا "العلاقات الدولية"

**رابعا: علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى:**

لعلم العلاقات الدولية علاقة وثيقة بالعلوم الأخرى مثلا بعلم السياسة، علم الاقتصاد علم القانون، علم التاريخ، علم الاجتماع وعلم النفس وحتى الجغرافيا السياسية وهو ما سنحاول توضيحه.

**أ_ علاقة علم العلاقات الدولية بعلم السياسة:**

بما أن العلاقات الدولية هي مادة مشتقة من علم السياسة كون أن هذا الأخير يدرس ظاهرتي الدولة والسلطة إضافة إلى المواضيع الحديثة التي ليس مقام الكلام عنها هنا، أما علم العلاقات الدولية يختص بدراسة وتحليل كل ما يترتب على ممارستها أي ممارسة السلطة في المجال الخارجي [1]، وبما أن العلاقات الدولية تتشكل من الدول والفواعل الأخرى وهذا وجه العلاقة الأول بما يعني أن اهتمام علم السياسة هو دراسة الدولة بمختلف مايرتبط بها من حيث نشأتها، طبيعتها، تكويناتها الداخلية طبيعة النظام السياسي فيها، فهذا كله يهم علم العلاقات الدولية لأن سلوك الدولة الخارجي أول ما يراعى فيه هو السياسة الداخلية التي هي انعكاس للسياسة الخارجية، وما يضاف إليه بالنسبة لوجه العلاقة الثاني هو ظاهرة السلطة فكما يهتم علم السياسة بدراسة السلطات الرسمية منها وغير الرسمية ودورها في رسم السياسات العامة للدولة، فعلم العلاقات الدولية يهتم كذلك بمعرفة الفواعل الرسميين وغير

[1]) عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 13.

الرسميين الذين يلعبون دورا هاما في التأثير في مسار النظام الدولي سواء تعلق الأمر بدولة عظمى معينة أو منظمة دولية أو منظمة غير حكومية أو حتى تنظيم غير رسمي مثل التنظيمات الإرهابية ومن يساهم في توجيه هذا النوع من الشبكات وعليه من خلال هذه الأوجه تظهر العلاقة جلية بين العلمين.

**ب_ علاقة علم العلاقات الدولية بعلم الاقتصاد:**

تتحكم الظاهرة الاقتصادية إلى حدود بعيدة في سير العلاقات الدولية إن لم نقل أنها المتسبب الأساسي في كل ما يحدث من أحداث دولية، فنجد أن سبب حدوث الحروب الدولية هو إما من أجل الحصول على الموارد الأولية أو من أجل فتح أسواق خارجية، وأحيانا حتى الدعم الذي تتلقاه الفئات المعارضة لنظام سياسي معين خاصة في دول العالم الثالث من طرف القوى الغربية من أجل أن تحصل هذه الأخيرة على امتيازات اقتصادية في تلك الدولة عند نجاح التحول السياسي، هذا من جهة ومن جهة ثانية نجد أهمية العامل الاقتصادي في المنافسة الاقتصادية الدولية ظاهرة بين القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الصين، الاتحاد الأوربي، اليابان حول من يسيطر على أكبر قدر ممكن من الأسواق العالمية وبناء على المعيار الاقتصادي نجد أن الدول المتطورة اقتصاديا في المجال الزراعي، الصناعي التجاري والمالي نجدها دولا متقدمة وعلى العكس الدول غير المتقدمة اقتصاديا هي دول متخلفة تابعة.

كما تجدر الإشارة إلى ظهور نظريات في العلاقات الدولية ركزت على دور العامل الاقتصادي في التحليل على غرار النظرية الماركسية خاصة الشق الحديث منها أو ما عرف بنظرية التبعية التي تقسم العالم إلى قسمين دول المركز الرأسمالي المتقدمة اقتصاديا ودول المحيط المتخلف، وسبب ذلك راجع إلى الاستعمار الذي تعرضت له دول العالم الثالث والاستنزاف الذي حصل على ثرواتها وما زال مستمرا إلى يومنا هذا نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادي

العالمي الذي يخدم فقط الرأسماليات الغربية المتطورة ويبقي الدول المتخلفة في الحلقة المفرغة للتخلف، وسنفصل أكثر في هذه النظرية لاحقا.

ما يمكن استخلاصه بأن ما يميز العلاقات الدولية بالنسبة للاقتصاديين هو أن مختلف الدول تسعى إلى تحقيق رفاهها المادي بواسطة مجموعة متنوعة من المبادلات والتعاملات الدولية، وما يطغى على العلاقات الدولية كذلك هي العلاقات المالية والتجارية فهي التي تحقق التوازن أو التفاوت أو الاختلال في العلاقات القائمة بين الدول وكون أن مختلف الصراعات الدولية نجد معظم تفاسيرها في العامل الاقتصادي الذي يعود إليه الدور الفعال والحاسم.

**ج_ علاقة علم العلاقات الدولية بعلم القانون:**

بما أن القانون هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوكات وعلاقات الأشخاص سواء الطبيعيين منهم أم المعنويين على وجه ملزم على المستوى الداخلي فإن الساحة الدولية هي الأخرى بحاجة إلى تنظيم من أجل ضبط قواعد اللعبة الدولية وهو ما دعى الحاجة إلى ظهور ما عرف بـ "القانون الدولي العام" بما يعني أنه وجه العلاقة بين علم القانون والعلاقات الدولية غير أن غياب سلطة الإكراه المشروع في الساحة الدولية يطرح الكثير من التساؤلات حول جدوى وجود هذا القانون، فمنطق القوة هو السائد في السياسة الدولية فبالرغم من معارضة مجلس الأمن الدولي للتدخل الأمريكي في العراق في مارس 2003 بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل فهذا لم يمنع الإدارة الأمريكية من تدمير العراق وتنفيذ خطتها والأمثلة على اختراق القانون الدولي تبقى كثيرة.

**د_ علاقة علم العلاقات الدولية بعلم التاريخ:**

بما أن علم التاريخ يهتم بدراسة الأحداث التي قام بها الإنسان في الماضي بصفة عامة فإن الباحث في العلاقات الدولية لا يستطيع دراسة ظاهرة دولية حديثة من دون العودة إلى سياقها التاريخي بمعنى الرصيد التاريخي مهم من أجل معرفة أسباب الظاهرة وحتى التنبؤ

بمستقبلها، فعلى سبيل المثال المذكرات التي يكتبها صناع القرار عن فترات حكمهم تعد مادة أصيلة للوصول إلى الحقيقة، كذلك المعاهدات الدولية التي حصلت في ظروف معينة هي الأخرى تعتبر رصيدا هاما يفيد الباحثين في معرفة أسباب الوصول إلى تبني تلك المعاهدات ونتائجها المستقبلية، وفي هذا المجال ظهر ما سمي بـ "التاريخ الدبلوماسي" الذي يعتبر وجها للعلاقة بين علم التاريخ وعلم العلاقات الدولية من خلال ظهور ما سمي بـ "الوثيقة الدبلوماسية" التي تشكّل كما سماها البعض بالوسيط بين الماضي والمؤرخ، ومرآة الحقيقة التاريخية.[1]

كما تجدر الإشارة إلى تاريخ العلاقات الدولية كمقياس هام يهتم بدراسته طلاب العلاقات الدولية، واهتمام كتاب بارزين من أمثال جون باتيست دوروسيل Duroselle ورونوفان Renouvin به وتركيزهم كذلك على دراسة ما سمي بـ "القوى العميقة" التي تمارس هي الأخرى دورها والمقصود بها: العوامل الجغرافية، الديمغرافية، الاقتصادية والمالية والتيارات الإديولوجية وحتى الاهتمام بسيكولوجية صناع القرار التي لايمكن الإغفال عنها في صناعة القرار[2]

**هـ_ علاقة علم العلاقات الدولية بعلم الاجتماع:**

تعود نشأة بعض الظواهر الدولية إلى مجتمعات محلية ثم تنتشر بعدها لتشمل مجتمعات أخرى، والعلاقة الدولية في حد ذاتها كموضوع للدراسة هي ظاهرة اجتماعية لا يمكن فصلها عن المجتمع الدولي المتشكل من الدول بالدرجة الأولى، والكثير من الكتاب الأوربيون يرون بأن العلاقات الدولية هي دراسات ذات طابع اجتماعي والنتيجة هي أن علم العلاقات الدولية هو علم الاجتماع ينظر إليه من وجهة نظر دولية، فالكثير من المنظمات الدولية تعنى بالجانب الاجتماعي على غرار منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية وغيرها إضافة إلى ذلك لو

[1]) عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**،ص 22.
[2]) **المرجع نفسه**، ص ص 23، 24.

نأخذ حدوث مظاهرات مطلبية في دولة معينة حول تحسين الأوضاع الاجتماعية فبالإمكان أن تتحول تلك المطالب إلى سياسية حول المطالبة بالمزيد من الإنفتاح السياسي، إلا أن الأهم من ذلك هو انتقال تلك العدوى إلى دول أخرى مجاورة أو إقليمية.

**و_ علاقة علم العلاقات الدولية بعلم النفس:**

يعود وجه العلاقة كون أن علم العلاقات الدولية يهتم بدراسة العوامل النفسية التي تؤثر في صانع القرار، وكيف توجه تلك العوامل عملية صنع القرار وتجعلها تأخذ مسالك مؤثرة على النظام الدولي في حد ذاته، ومن أمثلة ذلك دراسة ذهنية الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن George Walker Bush ودورها في الغزو الأمريكي على العراق في مارس 2003.

**ز_علاقة علم العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية:**

قبل توضيح العلاقة من الضروري الإشارة إلى تعريف الجغرافيا السياسية التي تعني حسب فالكنبرج Van Valkenberg بأنها الدول أو الوحدات السياسية التي تتناول دراسة كل دولة كوحدة تتميز بظروف خاصة في الإنتاج والاستهلاك والمساهمة في تحقيق متطلبات السكان، كما تتناول مقومات تقدم الدولة وقوتها وعلاقتها بغيرها من الدول، وعرفها كرسي Cressey بأنها تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالواقع، الحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلي للدولة[1]

كما رأى جاكسون Jackson في كتابه Political a Geography Relations بأن الجغرافيا السياسية هي علم دراسة الظواهر السياسية في ضوء إطارها المكاني سواء أكان ذلك يتضمن تحليل الحدود السياسية والأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق

[1]) علي أحمد هارون، **أسس الجغرافيا السياسية**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998، ص 28.

سلطة الحكومة أم مدى استقرار الوحدات السياسية الجديدة، إضافة إلى أن لفظ "جيوبوليتيك" المكون من كلمتين هما Geo وتعني الأرض و Politic التي تعني ما يتعلق بالأرض ممثلا في سياستها، فالجغرافيا والمدى المكاني يلعبان في الجيوبوليتيكا دورا هاما فهناك من يشبهه بالدور الذي تلعبه العلاقات الإنتاجية في النظرية الماركسية [1] وهو ما سنوضحه لاحقا، وبالتالي فإن هذا الاصطلاح يعني الجمع بين الجغرافيا والسياسة أي أنه يقوم على الدراسة الجغرافية للدولة وسياستها الخارجية[2]

أما بالنسبة للعلاقة بين علم العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية فبما أن العلاقات الدولية هي فرع من العلوم السياسية التي تهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول وتفاعل هذه السياسات مع بعضها البعض، وكذلك دراسة النظام الدولي ككل فإن الجغرافيا السياسية تهتم بالسلوك الدولي باعتباره المؤثر في المكان والمجال الجغرافي، بحيث لا يمكن تفسير علاقة دولة بأخرى دون الرجوع إلى البيئة الجغرافية لكل منهما وعليه فإن أسس العلاقات الدولية هي بمثابة مواضيع هامة للجغرافيا السياسية مثل توازن القوى، الاستراتيجيات العسكرية والمنظمات العالمية، وباختصار فإن وجه العلاقة هو السلوك الدولي وبواعثه الذي يعد المحور الأساسي للعلاقات الدولية وتأثيرات ذلك السلوك من صميم اهتمام الجغرافية السياسية[3]

**خامسا: مستويات التحليل في العلاقات الدولية:**

هناك ثلاث مستويات لتحليل أي موضوع في العلاقات الدولية وهي: الدولة، النظم الجهوية أو الفرعية وأخيرا النظام الدولي، وسنحاول تقديم أمثلة لتوضيح الترابط الموجود بين المستويات الثلاث مع شرح كل مستوى على حدة:

---

[1]) ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تر: عماد حاتم، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004، ص 58.

[2]) **المرجع نفسه**، ص 31.

[3]) **المرجع نفسه**، ص ص 45، 46.

**أ_ المستوى الأول: الدولة:**

تشير الدولة إلى تلك المجموعة من الأشخاص الذين يقطنون إقليما جغرافيا معينا معترفا به مع وجود سلطة لها حق ممارسة السيادة على ذلك الإقليم، وما يهمنا أنه لمعرفة سلوك الدولة الخارجي فمن الضروري معرفة البيئة الداخلية لتلك الدولة الاقتصادية منها بمعنى طبيعة النظام الاقتصادي هل هو رأسمالي أم اشتراكي أم نظام مختلط، والهدف من ذلك أكثر معرفة القوة الاقصادية لتلك الدولة، إضافة إلى البيئة الاجتماعية فهل النظام الاجتماعي متماسك لتلك الدولة من خلال المنظومة التعليمية، الصحية، الشغل وغيرها، وكذلك البيئة الثقافية بمعنى هل ثقافة تلك الدولة هي ثقافة نابعة من حضارة وأصول ذلك المجتمع أم ثقافة تابعة متأثرة بالثقافات الأخرى غير الثقافة الأصلية، وأهم عامل هو البيئة السياسية لتلك الدولة هل هناك أمن واستقرار سياسي يكفل دمقرطة الحياة السياسية والتداول على السلطة وكل ما تستلزمه متطلبات التنمية السياسية أم أن هناك غموض يشوب العملية السياسية، وعليه فمعرفة كل هذه المكونات الخاصة بالدولة يمكننا من استشراف مستقبل تلك الدولة غير أن هذه الأخيرة ليست موجودة لوحدها وإنما مع وحدات أخرى وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن المستوى الثاني من مستويات التحليل وهو النظم الجهوية.

**ب_ المستوى الثاني: النظم الجهوية (الفرعية):**

يشير هذا المستوى إلى ذلك التفاعل الموجود بين الدول ولكن في إقليمها الجغرافي المحدد والمضبوط وهذا ما يدفعنا إلى التوضيح بأنه لكل نظام جهوي دولا مركزية وأساسية فيه، ومن أمثلة ذلك فلا نستطيع الحديث عن النظام الإقليمي الأوربي من دون الحديث عن فرنسا ألمانيا وإنجلترا وحتى النظام الإقليمي العربي يتكون من دول إقليمية مركزية مثل: مصر، الجزائر السعودية، والجدوى من هذا أنه عندما يحدث أي تحول على مستوى الدول المركزية فإنه يؤثر على النظام الإقليمي ككل ومنه النظام الدولي، وهذا ما يؤدي بنا إلى الحديث عن المستوى الثالث.

**ج_ المستوى الثالث: النظام الدولي:**

يدل هذا المستوى من مستويات التحليل في العلاقات الدولية إلى ذلك التجمّع بين الدول والميزة الأساسية له هي التفاعل الحاصل فيما بينهم غير أنه تجدر الإشارة إلى أهمية ودور الفواعل الأخرى، بما يعني أن الدول تجد نفسها ملزمة في التعامل مع فواعل أخرى مثل المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات وحتى الفرد أصبح هو الآخر فاعلا هاما، وهو ما سنحاول توضيحه لاحقا عند الحديث عن فواعل العلاقات الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ترابط بين المستويات الثلاث فما يحدث في المستوى الأول يؤثر على المستويين الثاني والثالث وهو ماسنحاول توضيحه من خلال الأمثلة التالية:

**المثال الأول: تصدّع الاتحاد السوفياتي:**

انتهج الاتحاد السوفياتي سياسات خاطئة مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تمثلت في الاهتمام بالصناعات الثقيلة وغزو الفضاء وعدم الاهتمام أو إهمال أبعادا أخرى هامة في المجال التنموي وهي الموازنة بين الجانبين الاقتصادي و العسكري، وحتى في المجال السياسي تم إقصاء كل من كان يعارض توجهات النظام الحاكم في تلك الفترة فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الرئيس "ستالين" Staline كان يلقب بالرجل رقم واحد في الاتحاد السوفياتي، وما يضاف إليه التدخلات العسكرية المباشرة التي كان يقوم بها الجيش السوفياتي في مناطق نفوذه في إفريقيا وأوربا الشرقية.

هذه الأنماط السلوكية على مستوى الاتحاد السوفياتي كدولة لم تمكنه من الصمود كما استنزفت الخزينة السوفياتية وحتى على المستوى الإقليمي أثرت على حلف وارسو كحلف عسكري واجه طيلة فترة الحرب الباردة حلف شمال الأطلسي الذي حلّ كنظام جهوي أو فرعي يحمي المصالح السوفياتية والدول التابعة له، وعلى مستوى النظام الدولي تراجعت

الاشتراكية كمنظومة قيمية في مواجهة الرأسمالية العالمية وحتى الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي استغنت عن الاشتراكية وتوجهت نحو الرأسمالية، وهو ما يوضح الترابط الموجود بين المستويات الثلاث للتحليل في العلاقات الدولية.

**المثال الثاني: المحور الفرنسي الألماني وبناء الاتحاد الأوربي:**

يشير المتتبعون لمسار الوحدة الأوربية والقوة الحالية للاتحاد الأوربي خاصة في المجال الاقتصادي ما هي إلا نتيجة للدور الهام الذي قامت به كل من فرنسا وألمانيا، وهو ما سنحاول توضيحه فبالرجوع إلى البدايات الأولى من انطلاق مشروع الوحدة الأوربية فلا يمكن الإغفال عن التطرق إلى الجهود التي بذلتها كل من فرنسا وألمانيا في بناء دولهما المتضررتين من الحرب العالمية الثانية، فبعد القناعة التي حدثت للطرفين كون أن أوربا هي الخاسر الأول من الحروب التي شهدها العالم، إضافة إلى استفادتهما من مشروع مارشال الأمريكي لسنة 1947 الموجه إلى الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذلك سعيهما إلى بناء أنظمة ديمقراطية تتمع بالشرعية الحقيقية.

هذه التحولات على مستوى الدولة بالنسبة للطرفين والإنجازات الهامة المحققة فرضت عليهما نقل تلك الطفرة إلى المستوى الإقليمي من خلال توحيد السياسات الأوربية المشتركة في العديد من المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى السياسية إضافة إلى بناء مؤسسات أوربية مشتركة مهمتها الدفاع عن أوربا في الساحة الدولية.

وعليه بناء على هذه القوة الإقليمية المتمثلة في الاتحاد الأوربي مكّن أوربا من أن تصبح قوة عالمية بفعل الوحدة وفاعلا هاما في العلاقات الدولية، فمثلا الوصول إلى توحيد العملة مكّن "اليورو" من منافسة العملات الدولية وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، هذا من جهة ومن جهة ثانية أصبح للاتحاد الأوربي وزنا سياسيا في الساحة الدولية ومصدر هذه القوة كان في التحول الحاصل في عوامل القوة عند كل من فرنسا وألمانيا.

**المثال الثالث: دور الجزائر في تفعيل اتحاد المغرب العربي:**

نشير في هذا المثال إلى نظرة تفاؤلية تخص العلاقات البينية لدول المغرب العربي، فبالنظر إلى الإمكانيات التي تمتلكها الدولة الجزائرية كقوة كامنة تمكنها من لعب أدوار إقليمية ولم لا دولية عن طريق تفعيل اتحاد المغرب العربي، فمن خلال شساعة المساحة والموقع الهام الذي يربط إفريقيا بأوربا، الكثافة السكانية إلى حد ما إضافة إلى الثروات والموارد الطبيعية والطاقوية الهامة، فتقريبا كل عوامل القوة التي سنتطرق إليها لاحقا في العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية متوفرة إلى حد بعيد في الجزائر فما تبقى لها سوى وجود إرادة سياسية تترجم تلك القوة الخفية إلى واقع فعلي من خلال بناء نظام سياسي تراعى فيه كل شروط التنمية السياسية.

هذا البناء الداخلي سيؤثر حتما على الفضاء الإقليمي المغاربي باعتبارها قوة إقليمية تقود مهمة بناء فضاء مغاربي على شاكلة التكتلات الإقليمية المعروفة مثل الاتحاد الأوربي، وبالتالي ضم الدول المغاربية الأخرى: المغرب الأقصى، ليبيا، تونس وموريتانيا يقع تحت مسؤولية الجزائر إلى حد كبير والمغرب الأقصى نوعا ما، حتى النزاع الموجود بينهما بالإمكان تجاوزه عند الإلتزام بخطوات بناء التكتلات الإقليمية وتغليب المصلحة العامة لشعوب المنطقة على الاعتبارات السياسية، وحتى إن لم يرض الطرف المغربي بذلك بالإمكان الاستغناء عنه في سبيل تحقيق هذا الفضاء الاقتصادي المغاربي الذي سيعود حتما بالمنفعة العامة لصالح شعوب منطقة المغرب العربي وعدم تضييع هذه الفرصة خاصة وأن هذا التوجه عالمي عرفته كل أقاليم العالم.

وبالتالي من خلال الوصول إلى بناء سياسات واقعية مشتركة بين الدول المغاربية وكذلك مؤسسات مشتركة فعالة، كل هذا يمكن اتحاد المغرب العربي من أن يكون قوة اقتصادية عالمية وللتوضيح أكثر فلو تتمكن الدول المغاربية من بناء سياسة نقدية مغاربية مشتركة أو اتحاد اقتصادي ونقدي مغاربي فهذا يمكّن العملة المشتركة المتوصّل إليها من منافسة باقي العملات العالمية، ويجنّب الدول المغاربية من تقلبات أسعار الصرف التي تعرفها السوق المالية الدولية فهذا كمثال آخر يوضح الترابط الموجود بين المستويات الثلاث عند تحليل أية ظاهرة دولية.

**المحور الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:**

تلعب الكثير من العوامل دورا هاما في تحديد قوة ونفوذ الدول في الساحة الدولية فبفضلها تتمكن الكثير من الوحدات بسط سيطرتها سواء الإقليمية منها أو الدولية، والعكس صحيح فغياب تلك المقدرات إن صح التعبير يضعف من قوة الدولة، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

**أولا_ العوامل الجغرافية:**

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في ثبات الأنماط السلوكية للدولة نسبيا منها ما يتعلق باستراتيجيتها العسكرية ومنها ما يتعلق بحركة تجارتها الدولية، كما يحدد نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى خاصة المجاورة منها، وانطلاقا من أن العلاقات بين الدول تتخذ إما الطابع الصراعي أم التعاوني، فإن الجوار الجغرافي يستوجب من الدول مختلفة المصالح ومتناقضة الأهداف كفاءة دبلوماسية من أجل بناء أسس تضمن الحد الأدنى من المصالح المشتركة[1] ونتحدث في هذا الإطار عن أهمية الموقع والمساحة في تحديد طبيعة وأدوار الدولة الخارجية.

بالنسبة للموقع فهو يساهم في ضبط شخصية الدولة الخارجي، فالدولة المطلة على البحار والمحيطات خاصة الاستراتيجية منها غير الدولة الحبيسة، فالأولى تكون سياستها الخارجية منفتحة بالمقارنة مع الثانية إضافة إلى أن الدولة التي تحاذي دولا كثيرة في حدودها غير الدولة التي تحدها دولتين أو ثلاث دول وكمثال على ذلك بين الجزائر وتونس فالأولى تحدها سبعة دول والثانية تحدها دولتين، وبالتالي فهذا المعطى الجغرافي ينعكس في رسم معالم السياسة الخارجية للدول.

[1]) تامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1، الأردن: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 83، 84.

أما بالنسبة للمساحة فهي الأخرى تلعب دورا هاما في تحديد قوة الدول، هذه الأخيرة التي تتمتع بمساحة شاسعة فإنها تتمتع بقوة ونفوذ دوليين وتضع لنفسها هيبة دولية، فالتاريخ يؤكد أهمية هذا العامل كون أن القوى العظمى بنيت عليه فمثلا عندما نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تتمتع بمساحة واسعة حاليا إضافة إلى قوى أخرى مثل الصين وروسيا وكمثال آخر أعطت المساحة قوة عسكرية وعمقا دفاعيا للاتحاد السوفياتي لم يمكّن الألمان من الوصول إليه، غير أنه تجدر الإشارة إلى مسألة هامة هي ضرورة الاستغلال الأمثل لكل الإمكانيات الجغرافية وعدم تركها دون إعمار فهذا يشكل فراغا أمنيا يسهل اختراقه من طرف أية قوة معادية مهما كانت طبيعتها.

**ثانيا_ العوامل الاقتصادية:**

تساهم وفرة المصادر الطبيعية ونوعيتها في إحداث أثر هام في خيارات النظام السياسي في الساحة الدولية، فعادة الدول محدودة الموارد والإمكانيات تبقى نظمها تعاني من ضعف القدرة على تحقيق أهدافها اعتمادا على الذات، بل وتضطر إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية، أما الدول التي تتمتع بوفرة في مواردها الطبيعية فهذا يتيح لها فرصا كبيرة في الحركة سواء في وقت السلم أو الحرب غير أنه من الضروري الإشارة إلى أهمية الاستثمار الوطني للموارد الطبيعية،[1] فحتى لا تبقى في حدود موارد كامنة فقط فمن الضروري تحويلها إلى قوة فعلية بما يعني ترجمة تلك الإمكانيات واستغلالها حتى تمنح استقلالا سياسيا للدولة وقوة اقتصادية إقليمية ودولية.

ومع بروز العولمة وتقلص المسافات بين الدول وازدادت معها نسبة المبادلات التجارية بين الدول بحيث لا تستطيع أية دولة في وقتنا الحالي أن تكفي ذاتها بالاعتماد على إمكانياتها الخاصة فدعت الضرورة إلى تشجيع المعاملات التجارية فيما بينها، فالدول الغنية بحاجة إلى أسواق تجارية إضافية غير أسواقها من أجل تسويق منتوجاتها في الدول النامية، هذه الأخيرة

[1]) تامر كامل الخزرجي، **المرجع السابق**، ص 86.

هي الأخرى بحاجة إلى أسواق الدول المتقدمة من أجل أن تبيعها الموارد الأولية، هذا ما يفرض على الدول التوجه نحو إبرام اتفاقيات فيما بينها ذات طابع تجاري اقتصادي تنعكس على مسار العلاقات الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا كمثال واقعي فقط لا يقصد به أن الدول البسيطة تبقى فقط دولا مصدرة للموارد الأولية.

**ثالثا_ العوامل العسكرية:**

يعتبر المتغير العسكري من أهم العوامل المتحكمة في سلوك وقوة الدولة الخارجية كونه يطرح مدى إمكانية النظام السياسي من توظيف القوات المسلحة المتاحة كما ونوعا لضمان الأمن القومي وحمايته من التهديدات القائمة والمحتملة، وبناء على هذا العامل تصنف الدول فالضعيفة عسكريا هي التي تنتفي عنها القدرة الذاتية عن الدفاع عن كيانها مما يدفعها إلى الاحتماء بالخارج، وفي المقابل الدول القوية عسكريا هي التي يكون لها تأثير سياسي إقليميا وعالميا،[1] وهو ما يفرض على الدول الأخرى أن تضع في حسبانها ضرورة احترام تلك الدولة.

تجدر الإشارة في هذه المسألة إلى ضرورة مراعاة التطور الحاصل في القوة العسكرية بما يعني التحول من قوة الجيوش إلى قوة الطائرات إلى قوة الصواريخ وأخير إلى القوة النووية.

**رابعا_ العوامل التكنولوجية:**

تساهم العوامل التكنولوجية هي الأخرى في تحديد قوة الدولة وتصنيفها بحيث شبه ألفين توفلر Alvin Taufler ثورة تكنولوجيا المعلومات بالموجة التطورية الثالثة انطلاقا من كونها يمكن أن تقود إلى إدخال المجتمعات الإنسانية في حيز متطور قائم على محورية المعرفة والمعلومات.

ومن بين العوامل التي ساهمت في إبراز أهمية التكنولوجيا في وقتنا الحالي ما يلي:

[1]) **المرجع نفسه**، ص 90.

_ تحول الاقتصاد نحو العولمة

_ حاجة عمليات اتخاذ القرار المتزايدة إلى تنويع مصادر المعلومات.

_ توجه المؤسسات نحو تقليص حركة الأفراد وتعويضها بالاتصالات الحديثة.

_ بروز دبلوماسية الإعلام الإلكتروني التي اعتبرت نوعا جديدا من العمل الدبلوماسي.

_ الثورة في مجال الاتصالات ساهمت في تقريب الثقافات الإنسانية على اختلافها والأكثر من ذلك فإن اتخاذ قرار سياسي أو حتى اقتصادي أصبح يؤثر على الملايين من البشر[1]

**خامسا: العوامل السياسية والدبلوماسية:**

تعتبر هي الأخرى من العوامل الهامة التي تعطي قوة دفع لأداء الدولة الخارجي، فبالنسبة للعوامل السياسية فإنها تشكل مناعة سياسية بالنسبة للدولة في حالة احترام متطلبات التنمية السياسية من تمايز وظيفي وعدم تداخل وتدخل السلطات الأساية المكونة للدولة واعتماد معايير الرشادة السياسية في اختيار أصحاب الوظائف السامية في الدولة وتجنب قيامها على معايير ضيقة مثل الجهوية، الرشوة والمحسوبية، وبأن تكون قواعد اللعبة السياسية واضحة ومضبوطة وتحظى بقبول كل مكونات الطبقة السياسية في ظل احترام الدستور والقوانين المسيرة للدولة، وحتى المشاركة السياسية تكون متاحة ومكفولة للجميع دون أي إقصاء أو تهميش، كل هذه المعايير تعطي للدولة كما ذكرنا مناعة من أي تقلبات سياسية كما تساهم في رفع معنويات المواطنين وتزيد من درجة ارتباطهم بالوطن، هذا ما ينعكس حتما على قوة الدولة إقليميا ودوليا.

أما بالنسبة للعوامل الدبلوماسية، فبما أن هذه الأخيرة تدل على العملية أو الأداة التي من خلالها يتم التفاوض حسب هارولد نيكلسون أو الإدارة السلمية للعلاقات الدولية حسب

[1]) **المرجع نفسه،** ص ص 91، 93.

بيتر باربر أو الوساطة بين أفراد وجماعات أو كيانات متناحرةإ إلا أن ما يهم هي تنفيذ أهداف السياسة بأسلوب الإقناع عن طريق الدبلوماسيين المعتمدين، [1] فقوة الجهاز الدبلوماسي الذي يتصف بالخبرة والمهارة وبكل شروط فعالية الأداء الدبلوماسي يعتبر من أهم العوامل التي تكسب الدولة قوة خارجية.

وفيما يلي جدول يوضح عوامل القوة التي تحدد سلوك الدول:

| نوع العامل | عناصره أو مكوناته |
|---|---|
| العامل الجغرافي | _ حجم الدولة<br>_ الاتساع الجغرافي للدولة<br>_ الطبيعة الطبوغرافية<br>_ الموقع الجغرافي بشكل عام |
| العامل السكاني | _ مدى ارتباط التزايد في عدد السكان بالخصائص الكيفية للسكان |
| العامل الاقتصادي | _ مدى الزيادة أو الوفرة في الموارد الطبيعية<br>_ التقدم التكنولوجي<br>_ مدى وفرة الكوادر الفنية |
| العامل العسكري | _ التقدم التكنولوجي في صناعة الأسلحة<br>_ خصائص الكوادر العسكرية<br>_ إمكانيات امتلاك الأسلحة الحديثة كالسلاح النووي |
| العامل السياسي _ الدبلوماسي | _ طبيعة النظام السياسي (ديمقراطي، شمولي أم تسلطي)<br>_ مدى قدرة الأجهزة على ترجمة إمكانيات الدولة<br>_ مدى التحديث السياسي<br>_ مدى المشاركة السياسية والاستقرار السياسي |

**المصدر**: عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهاد دكتوراه دولة، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004 _ 2005، ص 118.

1) جيرمي بلاك، **تاريخ الدبلوماسية**، تر: أحمد علي سالم، ط 1، الإمارات العربية المتحدة، هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة، 2013، ص ص 15، 17.

**المحور الثالث: نظريات العلاقات الدولية:**

يرى علماء العلاقات الدولية بأنه في حقل العلاقات الدولية هناك نظريات كبرى وأخرى جزئية، لكن قبل الحديث عن ذلك تجدر الإشارة إلى ضرورة تعريف نظرية العلاقات الدولية.

**أولا: تعريف نظرية العلاقات الدولية وأهميتها:**

يقول كينيث والتز K. Waltz بأن النظرية هي مجموعة قوانين متعلقة بسلوك ظاهرة معينة، ولكنه يستدرك بأن النظريات ليست القوانين ذاتها وإنما هي محاولة لتفسير القوانين فعن طريق هذه الأخيرة يتم التعرف على علاقات الظاهرة وارتباطاتها، وعليه فإن فرضية تزايد يقين العلماء بها كلما أيدتها التجارب وكلما فسرت أكبر عدد من الظواهر[1]

وضّحت الكثير من النقاشات والجدالات أهمية الوصول إلى نظرية للعلاقات الدولية [2]وهو ما أكدته الأستاذة "سينتيا ويبر" Cyntia Weber في مجالات استخدام النظرية من أجل فهم عالم السياسة الدولية[3] و مختلف التفاعلات الدولية الصراعية منها والتعاونية.

**ثانيا: النظريات الكبرى في العلاقات الدولية:**

**أ_ النظرية الواقعية:**

ربط المفكرون المهتمون بالعلاقات الدولية " نظرية العلاقات الدولية " بالمنظور الواقعي[4]وذلك في إطار المقاربة الأساسية التي ركزت على مصادر ونتائج استخدام القوة [5]

[1]) عبد اللطيف الصباغ، **العلاقات الدولية**، دط، مصر: جامعة بنها، 2014، ص 8.

[2] ) Stefano Guzzini, **Theorising Internationa Relations : Lessons from europ's periphery,** Danish institute for international syudies, 2007, p 19

[3]) Cyntia Weber, **Internationa Relations Theory, A Critical Introduction**, 2 nd Editions London : Routledge, 2005, p 2

[4] ) Jack Donnelly, **Realism and Internationl Relations**, London : cambridge University press, 2000, p 1.

[5] ) Oliver Jutersonke, **Morgenthau, Law and Realism**, London : Cambridge University press, 2010, p 5.

لذلك سميت بمدرسة القوة الفكرية، ومن المؤكد أن الواقعية سيطرت بشكل أو بآخر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية وعلى تصور صانعي السياسة والدبلوماسيين [1]، ولقد نشأ مصطلح الواقعية كما يستخدم في العلاقات الدولية في نهاية الثلاثينات من القرن العشرين وبداية الأربعينيات بحيث هناك من يرى أنها تمثل بداية العلم السياسي في العلاقات الدولية كما أشرنا، ومن أبرز اعتقاداتها بأنها هي التي تصنع جدول الأعمال والممارسة هي التي تخلق النظرية عوضا من أن تخلق النظرية الممارسة كما فعلت عصبة الأمم نتيجة اعتقادها غير المنطقي بالإنسجام بين المصالح[2]

ويمكن تعقب الأفكار المتعلقة بالواقعية رجوعا إلى الإغريق ويعتبر تاريخ الحروب البيلوبونيزية للمؤرخ توسيديدس Thucydides محاولة مقبولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة[3]، وفي تحليله لأسباب الحرب بين أثينا وإسبارطة فإن تفوق أثينا العسكري ولّد تخوفا في إسبارطة من هذه القوة، [4]وهناك من يرى أن الرائدين الفعليين للمدرسة الواقعية الحديثة في العلاقات الدولية هما نيكولو مكيافللي مؤلف كتاب الأمير وتوماس هوبز مؤلف كتاب اللفياثان اللذان رأيا أن حاكم الدولة هو الضامن الحقيقي والوحيد للسلام الداخلي لأنه وحده الذي يتمتع بسلطة فرض ذلك السلام بتقبل أتباع المدرسة الواقعية الحديثة سواء ظاهريا أو ضمنيا تلك الافتراضات الأساسية، ويشددون على ضرورة استمرار عملية بناء التحالفات وعلى دور الدولة بصفتها فاعلا سياسيا رئيسيا [5] إضافة

---

[1]) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، **قاموس بينغوين للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2007، ص 490.

[2]) حوانيتا إلياس وبيتر سيتش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محي الدين حميدي، ط1، دمشق: دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص ص 25، 26.

الصراع: هو وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة، ويمكن ملاحظة الصراع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب كنتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحة العنف

[3]) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، **مرجع سابق**، ص 490.

[4]) مارتن غريفيتس وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، د ط، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 453.

[5]) بول ويلكنسن، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا** ، تر: لبنى عماد تركي، ط 3، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص 10.

إلى تصوراتهما للمصلحة والتعقل كدوافع أساسية في السياق الفوضوي للعلاقات الدولية [1] بحيث تشير المصلحة الوطنية إلى كونها المفتاح الأساسي في السياسة الخارجية، ويرتد هذا المفهوم في جوهره إلى مجموع القيم الوطنية التابعة من الأمة والدولة في الوقت نفسه، [2] كما ساعدت كتابات مكيافللي على إضعاف فكرة "العالمية" وبروز فكرة الخصوصية القومية المتمثلة في بقاء الدولة، فقد حلل مكيافللي في كتابه الأمير طرق إبقاء الحاكم على قوته واستقلال دولته، واحتج بأن بقاء الدولة يعتمد بصفة رئيسية على قوة زعيمها وليس على أية قوة خارجية سواء كانت مستمدة من سلطة الكنيسة أو إمبراطورية عالمية، وقد ركزت معظم الكتابات التي تناولت العلاقات الدولية منذ مكيافللي وحتى قيام الحرب العالمية الأولى على بقاء الدولة ودعم مصلحتها، ولذلك انصب اهتمام المنظرين على خلق الوسائل الكفيلة بدعم الدولة وزيادة قوتها[3] وسنغوص أكثر في أفكار أبرز مفكريها لاحقا.

باختصار فإن الواقعية كفكرة تاريخية يعود بها مؤرخو العلاقات الدولية إلى فلاسفة أوربا قديما، وفي العصور الوسطى والحديثة ممثلة في الواقعية المعقدة Complex Realism لثيوسيديدس والواقعية الأصولية Fundamentalism لميكيافللي الذي اعتبر رائد الواقعية في عصر النهضة الأوربية الذي أعطى أولوية للسياسة عن الأخلاق وللدولة على الدين، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت الواقعية على يد المجموعة التي فرّت من الاضطهاد في إنجلترا واستوطنت ماساشوستس سنة 1620 مؤسسين للنواة الأولى لأمريكا[4]

---

المصلحة: تتحدد المصلحة سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة بواسطة شيئين هامين هما توزيع الاهتمام وتوقع المكافأة فإذا أثار شيء اهتمامنا فذلك يعني أنه يجلبنا إليه، ومن القيم الجوهرية التي تشملها الثروة والنفوذ، الاحترام، الرفاهية، المعرفة، المهارة، وبالنسبة للسلوك الدولي فالمصلحة لا تخرج عن هذا الإطار فهي تشمل كل ما يضمن بقاء واستمرارية الدولة.

[1]) غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، **مرجع سابق**، ص 490.

[2]) صالح الحصين، **العلاقات الدولية بين منهج الإسلام ومنهج الحضارة المعاصرة** ، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2008، ص 17.

[3]) محمد أحمد علي مفتي، **العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي "دراسة تحليلية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 27، مصر: جامعة الإسكندرية، 1990، ص 17.

[4]) عبد اللطيف الصباغ، **مرجع سابق**، ص 8.

## 1_ منطلقات النظرية الواقعية:

ينطلق منظرو الواقعية الكلاسيكية من طبيعة النظام الدولي التي تطغى عليها الفوضى Anarchy وأن السياسة بالمحصلة هي تعبير عن الدوافع البشرية نفسها، وبأنها عرضة للأمراض إضافة إلى أن القدرات العسكرية والتحالفات هي ركائز أساسية للأمن وحفظ توازن القوى الذي يؤدي وظيفة الحفاظ على الوضع السلمي أو على وجود أعضاء النظام[1]

ومن أبرز منطلقاتها كذلك أن السياسة ليست تابعة للأخلاق بل العكس لأن السياسة هي انعكاس للمصالح الشخصية ومن دراسة العلاقات الدولية كما هو الواقع قائم ، وليس ما يجب أن تكون عليه، فالواقع أن الدولة تبني سياساتها وعلاقاتها الخارجية على المصلحة الوطنية وقوة الدولة وليس على قواعد القانون الدولي إلا بقدر ما يخدم هذه القواعد مصلحتها الوطنية ولقد أشار إدوارد هولت كار Edward Halt Carr في كتابه "أزمة العشرين عام" إلى أنه لا يوجد انسجام في المصالح بين الدول [2]. كما أن التقيد بالمعايير الأخلاقية كان لمصلحة أولئك الذين يمارسون السلطة بقدر ما كان لمصلحة أولئك الذين تمارس عليهم هذه السلطة[3]

أما بالنسبة للأمن عند الواقعيين فقد ارتبط بمفاهيم التهديدات والمخاطر بحيث يتحقق عن طريق أربع طرق هي:

_ ضغوطات الرأي العالمي وبواسطة القانون الدولي

_ عن طريق الحكومة العالمية

---

[1]) تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 126.

[2]) خالد موسى المصري، **الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد 30، سوريا: د م ن، ص 321.

[3]) تيم دان وآخرون، **مرجع سابق**، ص 126.

_ بواسطة توازن القوى[1]

إضافة إلى أن المنافسة الدائمة بين الدول التي تقرر مصالحها القومية سياستها الخارجية هي سمة دائمة من سمات النظام الدولي، وإعادة ترتيب ثابت بالقدر نفسه لتوازن القوى هي الشكل الوحيد للاستقرار المتوفر في نظام يحظى فيه الاستقلال بالقيمة نفسها كاستقرار.

## 2_ مبادئ النظرية الواقعية:

يمكن حصر أهم مبادئها فيما يلي:

_ اعتبار الدول ذات السيادة هي المفتاح الأساسي للمنظومة الدولية، ولا يمكن القيام أو بناء أية قاعدة قانونية دون الرجوع إلى الدول.

_ انفصال السياسة المحلية "الداخلية" عن السياسة الخارجية واضح، ويطرح على سبيل المثال هانس مورغانتو هنا ما أسماه بـ "فوضى المكان" فالفضاء المحلي يخضع للضبط الحقيقي من طرف حكومة شرعية يسودها القانون في وقت أين سلطة الدولة لا تحدها إلا سلطة دولة أخرى خارجيا، وبالتالي تصبح الدولة تدافع عن امتلاك حق الحرب من أجل حماية مصالحها.

_ السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة في بيئة فوضوية مناهضة للسلطة، فالدول تميل أكثر للعنف والحرب من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها.

_ لا يجوز للدول أن تتنازل عن مبادئها لصالح ما أسماه بـ "الأخلاقية العالمية" عندما تتعارض مع مصالحها الوطنية[2].

_ اعتبار مسألة الأمن من القضايا التي تحتل مركز السياسة العالمية[1]

---

[1]) بن صايم بونوار، **النظريا الأمنية**، مطبوعة محاضرات مقياس النظريات الأمنية لفائدة طلبة السداسيين الأول والثاني ماستر "الدراسات الأمنية والاستراتيجية" ، الجزائر: جامعة تلمسان، 2015،2016، ص ص 37، 38.

36) جيرار ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية، الجزء الثاني: النظريات البيدولتية**، تر: قاسم المقداد، ط1، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015، ص ص 62، 63.

## 3_ أبرز مفكري التيار الواقعي:

نتحدث في هذا الإطار عن أبرزهم الذين أثروا المدرسة الواقعية الكلاسيكة للعلاقات الدولية إلا أنه غالبا ما يلفت الواقعيون الانتباه إلى عمل ثيوسيديدس "الحرب البلوبونية" التي يحكي فيها تاريخ الحرب بين إمبراطورية أثينا وإسبارطة وحلفائها تلك التي جرت ما بين 431 و404 ق م[2] غير أن أبرز المفكرين هم كالتالي:

### 3_1 نيكولو مكيافللي: Nicolo Bernando dei Machiavelli

أكد على ضرورة تحرير السياسة من الدين والأخلاق وإباحة استخدام كل الوسائل بما فيها غير المشروعة في سبيل تحقيق غايات الدولة، بحيث تعتبر الهدف الأساسي للدولة هو الحفاظ على القوة السياسية لها والعمل على مضاعفتها باستمرار.

### 3_2 توماس هوبز: Thomas Hobbes

كتب أيام الحرب الأهلية الإنجليزية عمله الهام "الوحش" الذي نشر سنة 1651 بحيث تطرق فيه إلى تفسير الكيفية التي يتصرف بها البشر في غياب الحكومة، هذه الحالة الفوضوية يسميها الحالة الطبيعية التي يكون فيها البشر متساوون عامة من حيث القوة، بمعنى لكل شخص الفرصة المتساوية للحصول على ما يرغب فيه على حساب الآخرين، وعليه فمفاهيم مثل "الصح والخطأ" "العدالة والظلم" لا مكان لها في الحالة الطبيعية لأنها أفكار تستوجب سلطة ذات سيادة لتطويرها وفرض احترامها، وهو ما يدفع البشر في التصرف بأنانية وتصبح القوة والخداع هما السمتان الغالبتان في التصرف وهو ما يحدث الحرب الدائمة، هذه الحالة لا يمكن السيطرة عليها إلا بإسناد السلطة إلى قوة ذات سيادة ما أسماه بـ "الوحش"[3] بحيث تتمتع

---

[1]) إكزافيم غيوم، **العلاقات الدولية**، تر: قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، العدد 11، 12 دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص 55.

[2]) خوانيتا إلياس وبيتر ستش، **مرجع سابق**، ص 66.

[3]) **المرجع نفسه**، ص ص 67، 68.

الدولة بسيادة مطلقة نتيجة للعقد الاجتماعي المبرم بين الجماعة برضاها من أجل الحفاظ على الأمن.[1]

**3_3 هانس مورغانتو Hans Morghentau** يعتبر من أبرز مفكري التيار الواقعي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية [2] بحيث ساهم في إثرائها وجعلها من أهم نظريات العلاقات الدولية[3] بحيث حاول في كتابه "السياسة بين الأمم" وضع نظرية علمية للعلاقات الدولية ومن أهم أفكاره:

_ إن الدول هي الممثل الأهم للعلاقات الدولية

_ يجب التمييز بين السياسة الوطنية والسياسة الخارجية

_ السياسة العالمية هي صراع من أجل السلطة وبعدها من أجل السلام

كما تطرق مورغانتو في كتابه "نظرية السياسات العالمية: الصراع من أجل القوة والسلام" الذي خصص فيه حديثه الأساسي عن مفهوم السلطة، والسياسة تتحدد قياسا إلى السلطة وتهدف إلى امتلاكها وتنميتها، والسلطة هي السيادة على الفكر وعلى فعل البشر الآخرين[4]واعتبر أن فشل دعاة المثالية والدبلوماسيين معهم في فهم الأطر الأساسية أدى إلى فشل عصبة الأمم بمنع قيام الحرب العالمية الثانية وسيطرة هتلر على جميع أجزاء أوربا[5]

إضافة إلى تأكيده بأن "توازن القوى" والسياسات الهادفة للحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل هي عامل استقرار أساسي في مجتمع الأمم ذات السيادة وهو ما يراه كينيث والتز Kenneth Waltz بأن نظام توازن القوى في السياسات الدولية هو نتيجة حتمية

---

[1]) بن صايم بونوار، **مرجع سابق**، ص 39.

[2] ) Martin Griffiths, Realism, **Idealism and International politics**, first published, London : Taylor and francis library, 1992, p 36

[3] ) Sean Molloy, **The Hidden History of Realism a Genealogy of power politics**, first pubished, New york : palagrave Macamillan, 2006, p 1.

[4]) عبد اللطيف الصباغ ، **مرجع سابق**، ص 7.

[5]) مارتن غريفيتس وتيري أوكلاهان، **مرجع سابق**، ص 453.

لبنيته الفوضوية، ما يدفع إلى الميل إلى تشكيل تحالفات مع الطرف الأضعف وليس الأقوى لضمان عدم ظهور قوة مهيمنة شاملة وبالتالي الوصول بالأمن إلى حده الأعظم[1]

هذا بالنسبة لأبرز مفكري التيار الواقعي و تجدر الإشارة أن هذا الأ خير مر بعدة تطورات أو مراجعات إن صح التعبير، بداية بما عرف بالواقعية التقليدية والتي عدلت فيما بعد مع نهاية العقد السابع للقرن العشرين نتيجة للتحولات التي شهدتها بنية البيئة الدولية بحيث أضيفت لها طروحات جديدة في إطار ما عرف بالواقعية البنيوية Structural Realism

هذه الأخيرة التي انطلقت من محاولة استيعاب النقد الشديد الموجه للواقعية التقليدية خاصة في تركيزها المفرط على مفهومي القوة والمصلحة الوطنية، وكذلك من ناحية التركيز على الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية والإغفال عن تشكل فواعل جديدة في النظام الدولي من شركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، وهي ما تشكل فاعلا جديدا مستقلا عن الأطراف المكونة له هو "بنية النظام الدولي" ومن هنا استمدت الواقعية الجديدة تسمية البنيوية غير أن هذا التحول يحافظ على طبيعة البيئة الدولية التي تعبر دوما عن الصراع والتعاون[2]

يعتبر كينيث والتز Kenneth Waltz أحد أقطاب هذا التيار الذي سعى إلى تحسين وتوسيع أفكار الواقعيين القدامى خاصة في ظل التطورات التي أصبحت تعرفها النظريات الأخرى للعلاقات الدولية على غرار اللبرالية المؤسسية، البنائية، الماركسية الجديدة [3] معتبرا أن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة مركزية عليا يحكمها مبدأ المساعدة الذاتية للحفاظ على النفس، ويرى بأن الفوضوية أو غياب الحكومة مرتبط بحدوث أو ظهور

---

[1]) خوانيتا إلياس، وبيتر ستش، **مرجع سابق**، ص 78.

[2]) معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجزائر: جامعة باتنة، 2007 _ 2008 ص 88.

[3] ) Ken Booth**, Realism and world politics**, first published, New York :Routledg, 2011, p 17.

العنف، وبأن التهديد بالعنف والاستخدام المتواتر للقوة بميزان الشؤون الدولية عن الشؤون الداخلية، ويعتبر أيضا أن مبدأ "كل لنفسه" هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وأن في الفوضوية يصبح الأمن الغاية الأسمى[1]

بعدها تطور هذا الاتجاه في الثمانينات في إطار ما عرف بالواقعية البنيوية الجديدة Neo Structural Realism التي كشفت بدورها عن اتجاهين:

_ **الواقعية الهجومية:** ترى بأن المعضلة الأمنية تتطلب من كل دولة أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من القوة الخاصة بها ولا يقتصر هذا السعي على تعظيم أمنها بل يتعداه لتحقيق الهيمنة والسيطرة على الدول الأخرى، وذلك نتيجة طبيعية لعدم الثقة بنوايا الدول الأخرى[2]

_**الواقعية الدفاعية:** تتفق مع الواقعية الهجومية في أن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي هي التي تفرض عدم الثقة بنوايا الدول الأخرى والسعي لتحقيق قدر من القوة يفترض وجود عوامل عديدة مثل التكنولوجيا العسكرية، الجغرافيا، المعتقدات والاستراتيجية القومية الحديثة.[3]

كما شهدت تلك الفترة ظهور اتجاه آخر وصف بالواقعية الكلاسيكية الجديدة[4]

وفيم يلي جدول يوضح مظاهر الاختلاف بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية:

[1]) معمري خالد، **مرجع سابق** ، ص 90.
[2]) تيم دان وآخرون، **مرجع سابق**، ص 127.
[3]) **المرجع نفسه**، ص 127.
[4]) عبد اللطيف الصباغ، **مرجع سابق**، ص 10.

| عناصر الاختلاف | الواقعية الهجومية | الواقعية الدفاعية |
|---|---|---|
| إدارة الأزمة (سياسية، اقتصادية وعسكرية) | المبادرة بمواجهة السلوك العدواني | الرد على السلوك العدواني المسلط على الدولة |
| التحديث العسكري (مدى فعالية الترسانة العسكرية للدولة) | تحديث سريع وتدعيم فعال للترسانة العسكرية بتوظيف موارد الدولة من أجل تعظيم قوتها العسكرية | تحديث بهدف تحقيق مستويات متساوية أو شبه متساوية مع أقرب خصم استراتيجي للدولة |
| السياسة الاجتماعية الداخلية (الأقليات الاثنية، العرقية، الدينية واللغوية) | دحض المعارضة الداخلية بدون الاستجابة للتدخلات الدولية والضغوطات الخارجية | محاولة مراقبة الخلافات الداخلية إلى حد تظهر معه الدولة موحدة في سياساتها |
| القناعة السياسية (النوايا والقناعات الفكرية والإديولوجية) | مفتوحة، هجومية ونوايا غير واضحة | نوايا وقناعات واضحة ومحددة |
| الحدود الجغرافية (مدى احترام مفهوم الدولة الوطنية وفقا لمعاهدة وستفاليا) | توسعيون (لا يحترمون المعاهدة) | يلتزمون بمجال الدولة الحيوي للمحافظة على تأمين قوتها (يحترمون المعاهدة) |
| المشاركة في المنظمات الدولية والإقليمية (قدرة الدولة في التعاون) | تفقد الدولة ثقتها لدى بقية الأعضاء لأنها تهدف إلى تكريس الهيمنة وبسط نفوذها | مشاركة واسعة في المنظمات الإقليمية والدولة لأنها تسعى إلى تكريس مبدأ التعاون |
| تشكيل التحالفات (ذات طابع أمني _ عسكري) | تحالفات هجومية ممكنة في سعيها إلى تعظيم قدرتتها العسكرية وتحسين ترسانتها | تحالفات دفاعية جهوية في حدود مايضمن أمن الدولة من أي عدوان داخلي أو خارجي |
| السياسة الاقتصادية (توسيع الاقتصاد، تأمين الموارد وتوفير رؤوس الأموال) | مراقبة الأسواق النفطية العالمية للتأثير على أسعار النفط من خلال تسليط العقوبات الاقتصادية، استغلال العمالة الرخيصة في الداخل) | تمتين العلاقة مع الدول المصدرة للبترول والتعاون مع دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدفاع عن مصالحها في الشرق الأوسط. |

**المصدر**: عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 145.

**ب_ النظرية اللبرالية:**

هي أحد المدارس الرئيسية في العلاقات الدولية التي تعود نشأتها إلى الفكر التنويري والهادفة في أساسها الأول إلى تحقيق السلام الدائم والتعاون في العلاقات الدولية، وتجدر الإشارة إلى أنها تشمل العديد من المدارس معبرة عن اتجاه واحد، ويعود تطورها إلى هذا الأساس من خلال المزج بين العديد منها أي المدارس التي تضرب بأبعادها التاريخية إلى الفلسفة اليونانية ، ويعتبر المفكرين الثلاثة جون لوك، إيمانويل كانط، آدم سميث الآباء المؤسسين للفكر اللبرالي إن صح التعبير[1]

**1_افتراضات المدرسة اللبرالية:**

_ اعتبار الفرد والجماعة وحدتا التحليل الأساسيتين والفواعل الأساسية في العلاقات الدولية.

_ لا تمثل المؤسسات السياسية بما فيها "الدولة _ الأمة" مصالح كل أطياف المجتمع الخاضع لسلطتها بالضرورة.

_ تتحدد طبيعة وشكل أهداف الدولة وخياراتها بحسب سلوكها الخارجي الذي يعتبر معيارا لمستويات النزاع والتعاون الدولي.[2]

_ تسعى الدول لزيادة قوتها المطلقة وليست النسبية لأن الدول تفترض أن التعاون هو من يحقق مصالحها وليس التنافس.

_ تصرف الدولة الوطنية ليس بالضرورة أحاديا لأن هناك داخل الدولة بيروقراطيات ومؤسسات وجماعات ضغط تحاول التأثير في صناعة القرار، فهذا الأخير بالنسبة إلى الليبراليين يأتي نتيجة مساومات وليس نتيجة حسابات عقلانية فقط كما يفترض الواقعيون[1].

[1] ) Bernard Badie with others, **Liberalism in International Relations: Lessons from europe's periphery,** Danish Institute for International studies, 2007, p 19.

[2]) بن صايم بونوار، **مرجع سابق،** ص ص 44، 45.

## 2_ مجالات النظرية اللبرالية للعلاقات الدولية:

شملت الكثير من المجالات نختصرها فيما يلي:

**2_1 نظرية السلام الديمقراطي (اللبرالي)** أرست هذه النظرية لقاعدة اللاحرب بين الدول اللبرالية بحيث أيدت الدول الاستعمارية هذه النظرية في العلاقات الدولية.

**2_2 نظرية السلام المؤسسي:** توضح كيفية استمرار التعاون في ظل الفوضى وكيف يمكن إعطاء أولوية للمصالح طويلة الأمد على المصالح قصيرة الأجل وكيف تتبنى المؤسسات المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية.

كما تعطي اللبرالية دورا هاما للقانون الدولي العام كونه يحدد سلوك الدولة ويعدله بما يعني تأثير المعايير اللبرالية في السياسة الدولية لاسيما العلاقات بين الدول اللبرالية وتشيد بدور الاتحادات في السياسة الدولية مثل حلف شمال الأطلسي أو التجمعات الناشئة مثل الاتحاد الأوربي[2]

## 3_اللبرالية الجديدة:

يصطلح عليها كذلك اللبرالية الاجتماعية ذات الميول الاشتراكية كونها تهتم بالعدالة الاجتماعية وتهدف إلى التوفيق بين حقوق الفرد والجماعة، وتسمح للدولة بالتدخل ووضع معايير أكثر إيجابية من أجل إيجاد فرص متساوية للأفراد لنيل الحرية وتحقيق النجاح، وأبرز رواد هذا التوجه توماس هيل جرين، ليونارد تزلوني هوبهاوس، جون هوبسون الذين أيدوا تدخل الدولة الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي[3]

---

[1]) خالد موسى المصري، **مرجع سابق**، ص 333.
[2]) عبد اللطيف الصباغ، **مرجع سابق**، ص 11.
[3]) **المرجع نفسه**، ص 12.

تجدر الإشارة إلى أن اللبرالية الجديدة انطلقت في تعديلاتها بقوة مع بداية تسعينيات القرن العشرين بالإعتماد على ميكانيزم التفاعل بين الفاعلين الجدد في النظام الدولي خاصة مع عقد أوربا الغربية لاتفاقية تأسيس الاتحاد الأوربي سنة 1992، وتوجه أوربا الشرقية نحو تبني القيم الرأسمالية مع انهيار المنظومة الاشتراكية وظهور الصين كقوة صاعدة واستقطابها للاستثمارات الرأسمالية المباشرة ودور كذلك الشركات المتعددة الجنسيات وعليه هذه الطروحات دعمت بقوة اللبرالية المؤسساتية (البنيوية) بحيث أشار جوزيف ناي Joseph Nye إلى تأثير الأطراف الفاعلة في تخطي الحدود الوطنية وخلق مفهوم الترابط.

كما يرى المؤسّسيون اللبراليون الجدد بأن المؤسسات تحقق منافع للدول من خلال توفير المعلومات وتقليل التشكيك وتكاليف الصفقات، كما تؤسس لقواعد الثقة وتبادل المعلومات وتستطيع المؤسسات الدولية أن تربط مجالات القضايا المختلفة وأن تسهل الموازنات في المفاوضات الدولية والمساعدة على تسهيل الإصلاحات المحلية[1]

## 4_ الاتجاهات التنظيرية للبرالية:

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد إجماع بين المنظرين حول عدد التيارات النظرية للبرالية في مجال العلاقات الدولية ولا حتى على تسميتها، وهو ما سنحاول توضيحه من خلال ما سيأتي:

يرى مايكل دويل Michael Doyle بأن هناك ثلاث اتجاهات لبرالية، والمحددات الرئيسية التي تفرق بينها هي: مصادر أداء الجماعات المحلية، آليات تحويل أداء الدول ونماذج أداء الدولة في السياسة العالمية وهذه الاتجاهات هي:

[1]) توماس فولجى وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد، دور المنظمات الدولية،** تر: عاطف معتمد وعزت زيان، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص 189.

**4_1 اللبرالية الإمبريالية:** عارض دويل فكرة مكيافللي حول عدوانية النظم الجمهورية مؤكدا على أن هذه النظم لا تلجأ إلى العنف إلا لضمان بقائها في حالة تهديدها من الخارج.

**4_ 2 اللبرالية السلامية:** ترجع طروحاتها إلى جوزيف شومبيتر Joseph Schumpéter بحيث يربط هذا الاتجاه بين انتهاج الدول الرأسمالية والديمقراطية وسيادة حالة الأمن والسلم الدوليين.

**4_3 اللبرالية المؤسساتية:** تقوم على فرضية هدفها أن انتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية وتعقد شبكة الاعتماد المتبادل سوف يؤدي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول[1]

## 5_ صور اللبرالية:

نوضحها من خلال الجدول التالي للمفكر تيم دين Tim Dean:

| صور اللبرالية | أهم الرواد | أسباب النزاع | محددات السلم |
|---|---|---|---|
| الصورة الأولى (الطبيعة الإنسانية) | ريتشارد كوبدن منتصف القرن 19 | التدخلات من قبل الحكومات المحلية وعدم الاستقرار الدولي في النظام الطبيعي | الحرية الفردية حرية التجارة الرخاء الاقتصادي الاعتماد المتبادل |
| الصورة الثانية (الدولة) | وودرو ويلسون بداية القرن 20 | الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية خاصة السياسة الخارجية وتوازن القوى | الاستقلال الذاتي الوطني للحكومات المتفتحة المستجيبة للرأي العام، الأمن الجماعي |
| الصورة الثالثة (بنية النظام) | جون هوبسون بداية القرن 20 | نظام توازن القوى | الحكومة العالمية مع قوى للوساطة وفرض القرارات |

**المصدر:** عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، دط، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009، ص 91.

[1]) محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: فرع العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة باتنة 2014.2015 ص 155.

**6_ أهمية النظرية اللبرالية وأهم إسهاماتها:**

يمكن توضيح أهمية اللبرالية من خلال إسهاماتها على النحو التالي:

_ اللبرالية الدولية بدء من منتصف القرن التاسع عشر

_ المثالية في بداية القرن 20

_ الوظيفية والوظيفية الجديدة في الخمسينيات

_ الاعتماد المتبادل في السبعينيات

_ اللبرالية الجديدة في بداية الثمانينات

_ نظرية السلام الديمقراطي في بداية التسعينيات[1]

**ج_ النظرية المثالية:**

هي أعرق اتجاه في دراسة العلاقات الدولية بحيث تمتد جذورها إلى الفلسفة اليونانية، والتي توسعت تحليلاتها كثيرا بعد الحرب العالمية الأولى من خلال اجتهادات ليونارد وولف Leonard Wolf سنة 1916 وألفريد زيمرن Alfred Zimern سنة 1934 ولقيت دعما أكبر مع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن Woodrow Wilson بمبادئه الأربعة عشر المعروفة في العلاقات الدولية [2] وصاحب التصريح القائل بأنه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى جلبت سياسة التحالفات الكثير من الأطراف المعاديين للولايات المتحدة الأمريكية،[3] كما دأب أصحاب هذه المدرسة في دراسة أسباب الحروب وكيفية مساعدة الدول على تجنبها و التي أدت إلى خسائر بشرية ودمار للبنى التحتية معتقدين بأن الشعوب

[1]) محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق،** ص 158.
[2]) بن صايم بونوار، **مرجع سابق،** ص 28.
[3] ) Martin Griffitz and Terry O'callanghan, **International Relations : The Key Concepts,** first published,New york : Routledge, 2002, p 2.

كان لديها اهتمام حقيقي بالسلام والرغبة فيه مع إقامة أنظمة ديمقراطية [1] ووضع مجموعة من القواعد، القوانين والمؤسسات الدولية التي تهتم بتخفيف حالة الشغور لدى الدول بعدم الأمن[2]

## 1_ الخلفيات الفكرية والفلسفية للتيار المثالي:

برزت إسهامات العديد من المفكرين في إثراء التيار المثالي من أمثال إراسم Erasm وموريس سولي Maurice Sully ولويس سون Louis Sohn في بلورة مفهوم الحكومة العالمية، بحيث يشتركون في القول بأن إقامة فدرالية عالمية فوق قومية كفيل بإحلال السلم والأمن والقضاء على الفوضى في العالم، [3] وأبرز مفكر أثرى التيار المثالي هو إيمانويل كانط Emanuel Kant الذي أشار إ لى أن الدول في النسق الدولي المطلق تقيم علاقاتها ببعضها على الاستقلال واستخدام القوة لتحقيق أغراض مادية بحتة، وهذا ما يجعل النسق الدولي المطلق غير مستقر كون الحرب متأصلة فيه، ولذا فهو نسق دولي يحمل بذور فنائه وقد ربط كانط في تحليله للثورة الفرنسية بين الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية، وأكد على ضرورة التفرقة بين الحكومات الملكية المطلقة والحكومات الدستورية التي تمتاز بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية لأن الفصل بين السلطات في نظر كانط يحد من قدرة حكام تلك الدول على الدخول في حروب دولية نظرا لوجود القيود الدستورية التي تحول دون انفراد الحاكم باتخاذ القرار السياسي بالدخول في حرب، ولذلك ربط بين السلام والديمقراطية، وأكد أن إعلان الحرب من شأن الشعوب وليس الأمراء بحيث يجب أن تتم برضا الشعب.

### 1_1 وسائل معالجة النزعة إلى الحرب عند كانط: هي كالآتي:

_ تبني التجارة لما تؤدي إليه من ترابط وتداخل بين الشعوب وهو ما يقلل من الحرب

[1] ) Chris Brown and Kirsten Ainley, understanding **International Relations,** third edition**,** London : ploglave, 2004, p 25.

[2]) خالد موسى المصري، **مرجع سابق**، ص 321.

[3]) بن صايم بونوار، **مرجع سابق**، ص 29.

_ الأخلاق الديمقراطية[1]

يؤكد كانط أن قيام دولا تتبني دستورا لبراليا يمثل حجر الزاوية في قيام الرفاهية الدولية وعليه من الضروري إحداث تغييرات داخلية ودولية في سبيل إرساء دعائم نسق داخلي أكثر "مدنية" مما يمهد لقيام نسق دولي أكثر اسقرارا وتنظيما وخلق "أمن جماعي دولي" يؤدي في النهاية إلى ترسيخ فكرة "السلام الدائم" التي دعى إليها "كانط"[2]

ومن جهته رأى وودرو ويلسون بأن الصراع يبين عدم فائدة الحروب لأنها لم تؤد إلى كسب للأراضي، ما من أحد كان يريد للحرب العالمية الثانية أن تقع والتيار المثالي ينتقد المشاعر السيئة التي كانت سائدة بين الدول ، وما يمكن استخلاصه حول التيار المثالي بأنه يمكن إزالة التوترات الكامنة بإقامة ديمقراطيات برلمانية لأن الصراعات هي خيار النخبة والأوتوقراطيين وليست خيار الشعوب.[3]

**د_النظرية الماركسية للعلاقات الدولية:**

هي أهم النظريات النقدية في العلاقات الدولية التي استند منهجها إلى أفكار كارل ماركس الذي عاش في القرن التاسع عشر، بينما الماركسية تشير إلى كل مفكر تبنى الأفكار الماركسية خاصة الفكرة الأساسية المبنية على تقسيم المجتمع إلى فئتين: درجة رجال الأعمال المالكين (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا)[4]

**1_ التعريف بها:**

هي نظرية جمهورية تسعى إلى إحداث تغييرات جذرية من خلال نشر إديولوجيتها عبر كافة أنحاء العالم، وتصنف ضمن المنظور الثوري للعلاقات الدولية الهادف إلى الوصول إلى

[1]) محمد أحمد علي مفتي، **مرجع سابق**، ص ص 14، 15.
[2] ) محمد أحمد علي مفتي، **مرجع سابق**، ص 15.
[3]) إكزافيم غيوم، **مرجع سابق**، ص 545
[4] ) Stephen Mc glinchy with others, **International Relations Theory**, London : E_ International Relations publishing, 2017, p 7.

عالم شيوعي خال من الصراع الطبقي، وترى بأن تحويل العلاقات الدولية يقتضي سلفا سيطرة البروليتاريا على السلطة الذي يبدأ في بداية الأمر في مستواه الوطني لينتقل فيما بعد إلى المجال الدولي تحت شعار "يا عمال العالم اتحدوا"[1]

## 2_ الخلفيات الفكرية للنظرية الماركسية:

كثيرا ما تنسب النظرية الماركسية إلى كل من المفكرين كارل ماركس Karl Marx كما سبقت الإشارة وفريدريك إنجلز Frederic Engles الذين اهتما أكثر بدراسة المجتمعات الداخلية والتناقضات الحاصلة فيها، وبواسطتهما ظهر المنهج الماركسي سنة 1948 وهي السنة التي ظهر فيها البيان الشيوعي Manifest of the communist party الذي اعتبر تاريخا هاما في تفسير أسباب الحرب والثورة.

غير أنه تجدر الإشارة إلى مسألة هامة هي تأثر الماركسية بالأفكار السابقة كونها محصلة لتلك المعلومات فمثلا تأثرت في الميدان الاقتصادي بـ آدم سميث Adam Smith وديفيد ريكاردو David Ricardo وتوماس مالتوس Thomas Malthus وفي ميدان التاريخ تأثرت بالباحثين الذين تحدثوا عن الصراع الطبقي من أمثال تيري Thiery وغيزوت Guizot فماركس في حد ذاته اعترف بأن تيري "أب الصراع الطبقي" وفي ميدان السياسة تأثرت بأفكار الاشتراكية الطوباوية لسان سيمون Simon Saint وفي الفلسفة أخذت الديالكتيك من هيجل George Wilhelm Friedrich Hegel[2]

## 3_ مبادئ النظرية الماركسية:

تتلخص مبادئ الماركسية في مبدأين رئيسيين هما المادية الجدلية والمادية التاريخية:

---

[1]) عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص 57.

2) عبد الناصر جندلي ، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، مرجع سابق**، ص 150 .

### 3_1 المادية الجدلية:

تشير المادة إلى علاقات الإنتاج والتوزيع في مجتمع معين أو للتبسيط فهو الاقتصاد بصفة عامة، أما بالنسبة للجدل فيشير إلى تلك العلاقة القائمة بين الإنسان والطبيعة بحيث يسعى الإنسان إلى إخضاع الطبيعة لتلبية حاجاته ورغباته، وعند الربط بين المصطلحين فإن المادية الجدلية هي علاقة التأثير والتأثر بين الطبقات المتناقضة بين الطبقة المالكة والطبقة المستغلة أو بين البنية التحتية المتمثلة في الاقتصاد التي تصنع البنية الفوقية المتمثلة في السياسة، بحيث من يملك الاقتصاد يملك السياسة وصناعة القرار وفي الواقع المعاش تمثل البنية التحتية الدول الغربية الرأسمالية المتقدمة المسيطرة على البنية الفوقية وبالتالي على قوى الاقتصاد لدول العالم الثالث[1].

### 3_2 المادية التاريخية:

اعتمدت الماركسية على توظيف العامل التاريخي في تفسير تطور المجتمعات والتناقضات الحاصلة بين الطبقات المسيطرة في كل مرحلة، فتلك التناقضات هي من تصنع المراحل الجديدة بداية من المجتمع البدائي المشاعي إلى المجتمع العبودي إلى المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي.

### 3_3 الاتجاه اللينيني الماركسي:

عند الحديث عن الماركسية لا يمكن الإغفال عن أهمية الاتيار اللينيني نسبة إلى المفكر فلاديمير إليتش أوليانوف Vladimir Ilitch Lénine الذي ساهم في نقل التحليل الماركسي من البعد الداخلي إلى البعد الدولية، ويظهر ذلك في إسهاماته الفكرية الشهيرة والمتمثلة في الكتابات التالية "مذكرات انتقادية عن المسألة الوطنية" سنة 1913 و

1) عبد الناصر جندلي ، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، مرجع سابق،** ص 151 ، 152.

"الاشتراكية والحرب" سنة 1915 التي تحدث فيها عن المساواة بين الأمم وعن حقها في تقرير مصيرها[1]

تأثر لينين بأفكار جون هوبسون John Hobson عالم الاقتصاد الإنجليزي الذي طوّر النظرية الماركسية للإمبريالية، فعرف لينين هذه الأخيرة بأنها الرأسمالية في مرحلة من التطور تكون فيها الرأسمالية المالية واحتكارات القوى المهيمنة ويصبح فيها رأس المال مهما جدا وتقسيم العالم بين التروستات[2]

### 3_4 الماركسية الجديدة:

يشير هذا التيار إلى المفكرين الذين تأثروا بالتحليل الماركسي للعلاقات الدولية وتوظيفهم له في تحليل النظام الدولي، والذين برزوا بالتحديد في دول العالم الثالث فهناك من يسمي هذا التيار بـ "الاتجاه العالم ثالثي" إن صح التعبير، وأبرزهم من أمريكا اللاتنية وإفريقيا مركزين على تبعية الدول الضعيفة الواقعة في أغلبها في جنوب القارة إلى دول الشمال نتيجة لاستعمار هذا الأخير لهم مخلفا ميكانزمات وآليات دولية تساهم في تكريس التبعية التخلف في شتى أبعاده مانعا لأي إقلاع اقتصادي لتلك الدول، وهو ما سنحاول توضيحه.

### _ مفهوم المركز والمحيط:

يقصد بالأطراف المناطق الجديدة من العالم التي لم يحسب لها حساب في النظام الاقتصادي العالمي كشركاء، بحيث ألحقت هذه المناطق بالمنظومة الكبرى تحت شروط غير منصفة بالنسبة لها، وعند تحديد معالم العالم الجديد "المركز" فإنه يتشكل من البلدان الغنية في أمريكا الشمالية، غرب أوربا واليابان أما بالنسبة للأطراف هي البلدان الفقيرة في العالم الثالث

[1]) عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص 57.

2) عبد الناصر جندلي ، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، مرجع سابق**، ص 154.

وأساس هذا التقسيم ليس مناطقيا بحتا وإنما الفاصل هو واقع ما يتم داخل هذا المكان من أنشطة إنتاجية في مدة زمنية معينة والتي لا تتم بصفة عشوائية وإنما تنتج تنمية متفاوتة.

حدد المفكر الأمريكي عالم الاجتماع والمؤرخ الاقتصادي "إيمانويل والر شتاين" Immanuel Wallerstein العلاقة بين المركز والأطراف من حيث أن المركز هو المستغل والطرف هو الجانب الذي يتم استغلاله، ولتبسيط الأمر مثلا فإن العمليات التي تتم في المركز في مجال الإنتاج تقوم على حال من الأجور المرتفعة نسبيا لليد العاملة والاعتماد على تقنيات متقدمة وتنوع في الإنتاج أما الأطراف فهي تتسم بمناطق الأجور المنخفضة لليد العاملة مع استخدام تقنيات بسيطة وإنتاج متواضع وبسيط[1]

كما يقدم أندري قاندر فرانك Andre Gunder Frank مثالا يوضح من خلاله علاقات التناقض الموجودة بين المركز والمحيط في مجال الإنتاج يخص منتوج الخشب الصلب القادم من المناطق المدارية في إفريقيا، والخشب اللين المنتج في أمريكا الشمالية والدول الاسكندنافية، ففي حين ينتج وسط إفريقيا خشبا ثمينا ذا جودة عالية بأجور رخيصة لليد العاملة، في المقابل فإن الخشب القادم من أمريكا الشمالية والدول الاسكندنافية رخيصة الثمن لكن الأجور التي تتقاضاها اليد العاملة مرتفعة.[2]

**هـ_ النظرية البنائية للعلاقات الدولية:**

**1_ مفهومها:**

هي تلك المقاربة المتميزة التي تركّز على دور الثقافة، القيم والأفكار في العلاقات الدولية والاهتمام بقضايا هامة على غرار الهوية والمصالح وتقديم فهم بديل للقضايا المركزية المتداولة في

[1]) بيتر تيلور وكولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**، تر: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، دط، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006، ص ص 50، 51.
[2]) **المرجع نفسه**، ص 51.

نظرية العلاقات الدولية كالفوضى، ميزان القوى والعلاقة بين هوية الدولة والمصلحة حسب تيد هوف Ted Hopf [1] بما يعني أنها اهتمت بفرص التغيير في السياسة العالمية.

## 2_ منطلقات النظرية البنائية:

بما أن الإنسان كائن اجتماعي بحيث لا يمكن تصور الناس دون العلاقات الاجتماعية التي كوّنت البشر على الحالة التي هم عليها، وفي هذا المجال كتب نيكولاس أنوف Nicolas Onuf في كتابه الموسوم بـ "عالم من صنعنا" World of our Making الذي اعتبر بأن البدايات الأولى للبنائية في العلاقات الدولية هي في جوهرها تكمن في أن الناس من يصنع المجتمع وهذا الأخير يصنع الناس.

من خلال هذا ظهرت الجدلية الخاصة بالفاعل والبناء، فإذا كانت الدولة هي الفاعل وفي سعيها إلى تحقيق مصالحها فهذا لا يتأتى لها إلا عن طريق ضبط هويتها التي تجد مصدرها في الهوية، القيم، الأفكار وعملية التعلم شاملة مما ينتج تفاعلا بين الفاعل والبناء، وللتوضيح أكثر فإن النظام الدولي حسب البنائية لا يتكون فقط من الجانب المادي الخاص بتوزيع القوى وإنما يتعداه إلى الأبعاد غير المادية مثل الأعراف، القوانين التي تطبقها تلك الدول، وهو ما ساهم في تصنيف البنائية ضمن التيار النقدي[2].

## 3_ مبادئ النظرية البنائية:

_ اعتبار البنية المحدد الأساسي لسلوك الفاعل الدولي خاصة البعد غير المادي لها كاثقافة مثلا على عكس المنظورين الواقعي والماركسي الذين ركزا كثيرا على البعد المادي.

---

1) سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، د ط، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د ت ن، ص 125.

[2]) خالد موسى المصري، **مرجع سابق**، ص 341.

_ التركيز على تأثير ذلك البعد "غير المادي" على ترتيب وإعادة تشكيل أولويات المصالح بالنسبة للدول.

_ آليات تفاعل البنية بالفاعل هي ثلاث: "التصور" "الاتصال" "إدراك القيود"[1]

**4_ الهوية والمصلحة ومكانتهما في النظرية البنائية:**

تحمل كل دولة هويتها الخاصة بها التي تجعلها ترسم وتحدد أهدافها الجوهرية على أساسها مثل الأمن، الاستقرار وحتى التنمية الاقتصادية، وعليه فإن فهم الهويات أمر محوري في السياسة العالمية كونها المؤثر الحقيقي في ترتيب مصالح الدول وسلوكاتها المستقبلية[2]

كما تجدر الإشارة إلى أن أبرز مفكري البنائية هم: ألكسندر وندت، بينيتر كاتزنستين ميخائيل بارنت وباري بوزان، فمثلا رأى ألكسندر وندت Alexender Wendt بأن الفوضى في العلاقات الدولية ليست طبيعية لأنها من إنتاج الدول وتعكس بذلك الفوضى السابقة في المحيط الدولي.

**و_ النظرية النقدية للعلاقات الدولية:**

برز هذا الاتجاه الفكري في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بحيث توجه أنصاره إلى نقد ظواهر مثل الاستغلال، القمع، الاغتراب الذي بنيت عليه الحضارة الغربية رافضين ربط الحرية بأي تنظيم سياسي مؤسسي أو منظومة فكرية محددة ، وذلك من خلال البحث في الافتراضات والأغراض الخفية للنظريات المتضاربة وأشكال التطبيق القائمة، وهنا نعود إلى المقولة الشهيرة لأبرز مفكري هذا الاتجاه وهو روبيرت كوكس "النظرية هي دوما من

1) عبد العالي عبد القادر، **مجاضرات منشورة في نظرية العلاقات الدولية** ، الجزائر: جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر، 2009.ص 39.

2) سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص 134.

أجل شخص معين وهدف معين" وهي المقولة التي نجدها عند المفكر المشهور عبد الرحمن ابن خلدون "المغلوب مولع بتقليد الغالب".

أما بالنسبة لمصادرها الفكرية فقد تحدث إيمانويل كانط عن الاستقلال الأخلاقي الذي اعتبره أسمى قيمة بالنسبة للفرد وضرورة مواجهة الواقع باحتمالات الحرية كما أن المفكر هيجل هو الآخر رأى بأن الوعي هو محرك التاريخ والتفكير مرتبط بالاهتمامات العملية، وبأن الفلسفة هي المنظور الفكري الذي ينظر إليه في مختلف الحقب التاريخية[1].

## 1_ مدرسة فرانكفورت ودورها في التيار النقدي:

يدل تعبير مدرسة فرنكفورت إلى مجموعة من المنظرين الذين ارتبطوا أصلا بمعهد البحوث الاجتماعية في جامعة فرانكفورت الذي انطلق في العشرينيات من القرن الماضين وعمل هؤلاء ضمن روح النقد الماركسي [2] مع اختلاف شديد نوضحه لاحقا، ومن أبرز مفكريها تيودور أدورنو Theodore Adorno، ماركيز هاربرت Marcuse Herbert ، يورغن هابرماسJurgen Habermas ، ماكس هوركايمر Max Horkheimer ، روبرت كوكسRobert Cox [3] وتسمى كذلك المدرسة النقدية بالنظرية النيوغرامشية نسبة للمفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" الذي ساهم في شرح فكرة الهيمنة التي فحواها السيطرة على الأغلبية وقبول الوضع القائم الذي تهيمن عليه الطبقة المسيطرة، وبالنسبة لتأثر النقدية بالتحليل الماركسي فإنها أضافت آليات أخرى غير المتغير الطبقي في فرض الهيمنة والسيطرة على غرار دور وسائل الإعلام التي تساهم وتعزز في هيمنة السلطة بنشر أشكال ثقافية تغذي غياب العقل النقدي.

---

[1]) ستيفن إريك برونز، **النظرية النقدية: مقدمة قصيرة جدا**، تر: سارة عادل، ط1، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016، ص ص 9، 10.
[2]) تيم ديم وآخرون، **مرجع سابق**، ص 130.
[3]) خالد معمري، **مرجع سابق**، ص 99.

اعتبرت مدرسة فرانكفورت الفلسفات المؤسساتية عقبات في سبيل إقامة مجتمع حر متفقين كلهم على الحاجة إلى ضرورة زيادة التعليم لمواجهة الاتجاهات السلطوية، وأبرز صفة تميزت بها المدرسة هي التنبؤ بحيث تنبأ مؤيدوها بحدوث تحول في الحياة اليومية والتجربة الفردية فهي لم تهاجم فقط الآراء المؤسسة للتاريخ بل قدمت أيضا بديلا راديكاليا لها يقوم على إعادة تشكيل الأسرة والعلاقات بين الجنسين والتعليم[1].

ومن أبرز ما تناولته هذه النظرية في العلاقات الدولية هو انتقادها للنظريات الخاصة بذلك الميدان كون أن كل نظرية لها سياقها التاريخي الذي ظهرت فيه الذي يصلح لفترة ولا يصلح لفترة أخرى، إضافة إلى ارتباط تلك النظريات بمفكرين معينين قد وصلوا إلى نتائج معينة تكون وفقا لمصالح وأهداف أولائك المنظرين وهو ما سنحاول توضيحه لاحقا.

## 2_ منطلقات النظرية النقدية وأهدافها:

يمكن حصرها في النقاط التالية:

_ معارضة التوجه التقليدي في تحليل العلاقات الدولية بوضع الواقع الدولي بمختلف فواعله "دول، منظمات دولية ومؤسسات دولية" موضع مساءلة وانتقاد، والبحث في أسس وجوده وخلفياته بهدف تصويبه وإحداث تغييرات عليه.

_ إدراج العلاقات الدولية ضمن التحليل العام للعلوم الإنسانية والاجتماعية وعدم القبول بالفكرة الخاصة باستقلالية العلاقات الدولية.

أما بالنسبة للهدف الأساسي من دراسة العلاقات الدولية بالنسبة للنظرية النقدية هو البحث في كيفية تغيير الواقع وليس فقط دراسته وتفسيره[2]

[1]) ستيفن إريك برونز، **مرجع سابق،** ص ص 11، 13.
2) عبد العالي عبد القادر، **مرجع سابق،** ص 41.

## 3_ أبرز مفكري النظرية النقدية:

### 3_1 المفكر يورغن هابرماس Jurgen Hebermes

لقد كان لنشأة هابرماس في ظل النازية الأثر البالغ على خلاف بقية أعضاء مدرسة فرانكفورت في التوصل إلى أهمية حكم القانون والديمقراطية اللبرالية، وقد ساهمت أفكاره في ستينيات القرن العشرين في بروز الحركات الطلابية على الرغم من عدم انخراطه فيها والمشاركة في نشاطاتها.[1] ومن بين أهم أفكاره حول العلاقات الدولية فإنه يرى من أجل تغيير النظام العالمي من الضروري مراعاة الأبعاد الثلاثة التالية:

- عولمة وعالمية المبادئ القانونية والسياسية
- تقليص مظاهر اللامساواة
- المطالبة بالمزيد من مظاهر الاختلاف الثقافي.[2]

### 3_ 2 المفكر روبير كوكس Robert Cox

ساهمت مؤلفات المفكر كوكس على غرار كتاب On the thinking about the future of the world order لسنة 1976 أول ظهور لمقاربة نقدية لتحليل العلاقات الدولية، وبعدها تم تدعيم الكتاب بدراسة جديدة بعنوان power and world orderلسنة 1987 الذي اعتبر هو الآخر مرجعا لهذه المقاربة الجديدة. الذي تحدث فيهما خاصة المؤلف الأول عن غياب النقد في النظريات الوضعية للعلاقات الدولية فمثلا عند انتقاده للنظرية الواقعية قال بأنها نظرية إديولوجية كونها تدافع على ما يجب أن تكون عليه السياسة الدولية، وبأنها كذلك نظرية جزئية بتركيزها على الدولة كفاعل من فواعل العلاقات الدولية بشكل جامد وإهمال تفاعلات الدولة من قبل الفواعل الأخرى إضافة إلى

[1]) خالد معمري، **مرجع سابق**، ص ص 23، 24.
[2]) عبد العالي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 44.

تركيزها على الطابع الصراعي للعلاقات الدولية وإهمالها الجانب التعاوني الذي يغلب هو الآخر في المعاملات الدولية.

**ز_ النظرية النسوية للعلاقات الدولية:**

**1_ التعريف بها:**

هي جملة الجهود التي قامت بها مجموعة من الباحثات من أجل تقديم مفهوم مغاير للعلاقات الدولية كون أن الاختلاف بين الجنسين بإمكانه أن يقدم تعريفا مغايرا لمختلف المغتيرات الدولية مثل الدولة، القوة وسياسات الأمن[1].

**2_ فرضيات النظرية النسوية:**

تعتبر الأهمية القصوى للجنس Gender الفرضية الهامة في فهم ومعرفة السياسة العالمية المعاصرة، بحيث تعتقد هذه النظرية بأن "الرجال وليس النساء هم من كتب نظريات العلاقات الدولية ومن راقب عملية صناعة القرار، فالواقعية كنظرية على سبيل المثال تعتبر بالنسبة للنسويين والنسويات نظرية ذكورية وضعها رجال لتفسير الطابع العدائي للعلاقات بين الدول فبالإمكان أن توضع نظريات من طرف النساء فتقلل من حدة المنافسة العالمية بين الدول خاصة لو وصلت المرأة إلى مراكز صناعة القرار[2]

**3_ المراحل الكبرى لتطور الاتجاه النسوي للعلاقات الدولية:**

هناك جيلين أساسيين في تطور النظرية النسوية للعلاقات الدولية:

---

[1]) عبد اللطيف بوروبي، **تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم شعبة العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة قسنطينة، 2008 _ 2009 ص 203.

9) سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، دط، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د ت ن، ص ص 156، 157.

3_1 الجيل الأول: نهاية ثمانينات القرن الماضي:

ساهم من خلال كل من كارول بتنام Carole Betnam كريستسين ديستفانو Christine Di stefano في رفض القواعد التي كانت تحكم العلاقات الدولية والاستعانة عنها بقراءة جديدة للعلاقات الدولية

3_2 الجيل الثاني: بداية سنة 1999:

ظهرت في هذه الفترة مجلة نسوية للسياسة الدولية ركزت هي الأخرى على أهمية الجنس في تحليل الظواهر الدولية وبما أن سلوكات الرجل صانع القرار تتسم بالعنف عند تسييره للدولة فهذه الأخيرة تنعكس على المرأة في إطار علاقة متعدية[1]

## 4_ الاتجاهات الكبرى للتيار النسوي للعلاقات الدولية:

هي أربعة اتجاهات أساسية:

_ التيار اللبرالي ونظرته حول المرأة ودورها في تحقيق التقدم والنمو الاقتصاديين.

_ المنظور الماركسي ومساهماته في الحديث عن دور المرأة في انتقادها للرأسمالية، وكذلك توضيحه للطبقية الموجودة في ظل النظام الرأسمالي الذي لا يساوي بين الرجل والمرأة.

_ التيار المابعد حداثي ودوره في الحديث عن استقلالية المرأة.

_ الرؤى الاستشرافية حول الدور المستقبلي للمرأة في العملية الإصلاحية الشاملة والحد من سيطرة الرجل في هذا المجال[2]

[1]) عبد اللطيف بوروبي، **المرجع السابق**، ص 205.
[2]) **المرجع نفسه**، ص ص 203، 204.

**ثانيا: النظريات الجزئية في العلاقات الدولية:**

بعد التطرق إلى النظريات الكلية في العلاقات الدولية نحاول التطرق إلى النظريات الجزئية وهي كما يلي:

**أ_ نظريات التكامل الدولي:**

يشير مفهوم التكامل إلى إدماج الأجزاء في كل، أما في الاقتصاد فإن اصطلاح "التكامل الاقتصادي" ليس بمثل هذا الوضوح، فبعض الكتاب يدرجون "التكامل الاجتماعي" في مفهومه، وبعضهم يدرج صورا من التعاون الدولي ضمنه إلى درجة هناك من اعتبر العلاقات التجارية المحضة بين الاقتصاديات الوطنية المستقلة من دلائل التكامل، غير أن التكامل الاقتصادي يعني التنسيق والإدارة، فهو تنسيق لأنه يقوم على معايير الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة وإدارة لأنه يدل على إلغاء الصور المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية[1]

ومن أبرز التعاريف التي قدمت للتكامل ما قدمه المفكر إرنست هاس E / Haas الذي يعتبر من أبرز رواد النظرية الوظيفية الجديدة التكامل على أساس أنه ذلك المسار الذي تقتنع من خلاله الفواعل السياسية في دول وطنية متعددة على تحويل ولاءاتها وتوقعاتها ونشاطاتها السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته صلاحيات أوسع من صلاحيات الدول الأعضاء [2] ومن جهته كارل دوتش K,Deutsch يرى بأن التكامل هو ذلك المسار الذي يقود إلى وضع أو حا لة تشعر فيها مجموعة من الناس في رقعة جغرافية محددة بالوصول إلى الجماعة

[1]) بيلا بلسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، تر: محمد عبد العزيز وآخرون، دط، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964، ص ص 13، 14

[2]) حسين بوقارة، **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية** ، د ط، 2017، د م ن، ص ص 15، 16.

والمؤسسات والسلوكيات التي تضمن في المدى البعيد توقعات مشتركة لإحداث التحول السلمي بين مواطنيها[1]

وعليه فإن التكامل هو قيمة مؤسساتية في العلاقات الدولية ناتجة عن تطورها نظريا وممارساتيا من خلال تكريس فكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف الوحدات السياسية وبالتالي فهو العملية الموضوعية والموجهة للتكيف المتبادل بين البنى الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو العسكرية لدولتين أو أكثر نحو نظام متجانس بتحويلها إلى مركبات دولية لتوفير الزمن ورفع الإنتاجية بما يخدم أطرافا في هذه العملية[2]

## 1_ التيارات الفكرية لنظريات التكامل الدولي:

تجدر الإشارة إلى أن الدراسات الوظيفية بشكليها القديم والمطور من خلال البحوث المتعلقة بدراسة المنظمات الدولية وحركة الإندماج والتكامل بين الوحدات السياسية المختلفة وذلك راجع إلى القناعة التي سادت عند الكثير من المتخصصين بأن الدولة القومية لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، كما نوضح بأن المدخل الوظيفي المعني بالدراسة هنا غير المدخل الذي ارتبط بالمفكر "غابريال ألموند" Gabriel Almond بقدر ما هو الكشف عن علاقة ظاهرة معينة عادة ما تكون سلوكا اجتماعيا بالنظام بما يعني دراسة تفاعلات النظام إقليميا [3]، وعليه فإن التحليل الوظيفي لعب دورا هاما في نظريات التكامل الدولي الذي انقسم هو بدوره إلى النظرية الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة:

[1]) حسين بوقارة، **المرجع السابق**، ص 16.
[2]) عبد الناصر جندلي، **التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية** ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثالث، لبنان: مركز جيل للبحث العلمي، أوت 2015، ص 12.
[3]) عمر ابراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، ط1، ليبيا: جامعة قار يونس، 2008، ص ص 106، 107.

## 1_1 الوظيفية الأصلية (التقليدية)

أشار الكثير من الدارسين إلى أن المفكر دافيد ميتراني David Miterany البريطاني الجنسية والروماني الأصل أبرز مؤسسي الوظيفية الأصلية الذي بلور أفكاره في الأربعينيات من القرن العشرين وأوضح فكرا متماسكا إلى درجة اعتقد فيها البعض أيضا أنه يجب تصنيفه كمفكر مسؤول عن مدخل جديد خاص بأمور سياسية مركزا على الاختيار الوظيفي باعتباره الأفضل في إحداث السلم، فهذا الأخير لا يأتي من خلال إحداث تغيرات في الحدود الوطنية للوحدات السياسية ولكن من خلال معاني الأفعال التي تقام عبر تلك الحدود، متأثرا في ذلك برؤية العالم التي طرحها البريطاني العمالي ليونار وولف Leonard Woolf الذي اهتم كثيرا بالعلاقات بين الشعوب وما ينجر عنه من نتائج إيجابية للتعاون الاقتصادي فيما بينها بما يعني التركيز على مصالح الشعوب وليس مصالح الدول، وهو ما يمكن من تجنب الحروب عند حل مشكلات الشعوب اليومية وهو ما يدعم التعاون الدولي ومعالجتها بشكل وظيفي لأن زيادة رفاهية الشعوب يكون نتيجية لتعدد شبكات التعاون القائمة بينها وهو ما يساهم في الإنقاص من قيمة الصراعات بين الدول[1]

وبما أن الدول لا تسلم بسهولة سيادتها القومية ولكنها تمتلك الاستعداد لانتقالية السلطة التنفيذية إذا كان ذلك من أجل الوصول إلى أغراض محددة، ويرى ميتراني أن السلام العالمي يمكن أن يتحقق بشكل أفضل إذا ما تم تنظيم الأنشطة الدولية حول الاحتياجات الوظيفية الأساسية مثل: الصحة، المواصلات، الرفاهية الضرورية، الأنشطة العلمية، الثقافية التجارية وحتى الإنتاجية، [2] فهذه المجالات بإمكانها التقريب بين الدول أكثر وتؤدي بها إلى المزيد من تطوير عوامل الثقة فيما بينها.

[1]) جيرار ديسوا، **مرجع سابق**، ص ص 86، 87.
[2]) عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص ص 111، 113.

من خلال هذا عرف ميتراني التكامل بأنه نوع من استقراء لطبيعة التطور الذي تشهده المجتمعات مركزا على الجانب الفني والتقني كونه فعلا منتجا يحقق التقدم والتطور، بحيث يؤكد على الدور الفعال للمتخصصين التقنيين في الحقل الفني_التقني في نقل التكامل على المستوى الوطني إلى المستوى الدولي دون إهمال دور الفاعلين السياسيين في عملية الانتقال من مسائل السياسة العليا High Politcs في الحقل السياسي إلى السياسة الدنيا Low Politics في الحقل التقني الفني.[1]

## 1_ 2 الوظيفية الجديدة:

هي امتداد واستمرارية للوظيفية الأصلية بل وتشكل الإطار الفكري لتجربة التكامل الأوربية، ويعتبر أرنست هاس Ernest Haas أبرز مفكريها الذي قال بأن الدخول إلى أية تجربة تكاملية يخضع لتوقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الفاعلة والمؤثرة في العملية التكاملية، وتوصل إلى القول بأن جماعة الفحم والصلب الأوربية التي تعتبر البداية الأولى في مسار الوحدة الأوربية لسنة 1951 شجعت القوى الاجتماعية والسياسية من شركات مهنية وأحزاب سياسية إلى دفع مسار التكامل الأوربي[2]

### _ منطلقات الوظيفية الجديدة ومرتكزاتها:

انطلقت من المنطلقات نفسها للوظيفية التقليدية غير أن حركتها الأساسية تمحورت حول تخلي الدول عن سلطاتها لصالح المنظمات والمؤسسات الإقليمية معلنة ولاءها لها، مما يترتب عليه إنشاء سلطة سياسية جديدة تتمع بسلطة القرار إقليميا إلى غاية بلوغ التكامل مرحلة الانصهار البنيوي [3] إضافة إلى أن التعاون يتطور عندما تتكامل الدول في مجالات

---

[1]) **المرجع نفسه**، ص 15.

[2]) عبد الوهاب بن خليف ، **الاتحاد الأوربي في الميزان الفرنسي الألماني**، دط. الجزائر: دار قرطبة 2009، ص ص 32، 33.

[3]) عبد الناصر جندلي، **التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية، مرجع سابق**، ص 17

وظيفية أو فنية محدودة، ويركز الوظيفيون الجدد على جهود التكامل الإقليمي ويعتبرون دور المؤسسات الدولية جوهري في صياغة وتطبيق السياسات، فالتعاون على الأمور الفنية يمكن أن يساعد على تحقيق سلام شامل في الإقليم، وتؤدي الجهود التعاونية في أحد المجالات الواقعية إلى انتشار وتنشيط التعاون في مجالات أخرى.[1]

**أما بالنسبة لمرتكزاتها فهي كالآتي:**

**_ التركيز والعمل على تشجيع التكامل الإقليمي عوضا عن التكامل الدولي.**

**_ السماح في البدايات الأولى لأية تجربة تكاملية باندماج الدول المتقاربة جغرافيا والتي تتصف بانسجام في منظومتها الاجتماعية، السياسية والاقتصادية وبعدها إعطاء الفرصة إلى باقي دول المنطقة من أجل الاندماج.**

**_ أهمية التجانس الاجتماعي والاقتصادي بين الدول المتكاملة.**

**_ عند اعتراض أية مرحلة أو خطوة من خطوات العملية التكاملية قضايا ومشاكل جديدة فإن حل هذه الأخيرة يكون بالتوجه إلى خطوات جديدة من أجل خلق منظومة كلية متماسكة.**

**_ البعد الديمقراطي مهم في العملية التكاملية لأن إنشاء مجتمع ديمقراطي يساعد في دفع المسار التكاملي، وكذلك يشكل إطارا لتفاعل مختلف القوى من نخب وجماعات المصالح.**

**_ الاهتمام في العملية التكاملية على الانطلاق من القطاعات الحيوية في اقتصاديات الدول المعنية التي تحظى بمكانة استراتيجية بالنسبة لكل دولة**

[1] ) توماس فولجى وآخرون، **مرجع سابق**، ص 192.

**في حدود المصلحة المشتركة للجميع فالنجاح في ذلك المجال يخلق مطالب جديدة تدفع إلى نقل ذلك القطاع إلى قطاعات حيوية أخرى لا تقل أهمية عن القطاع الأول مما يساهم في إعطاء دفعة قوية لمسار الوحدة إلى غاية أن يصل الإندماج إلى الميدان السياسي وتنسيق عملية اتخاذ القرار بين الأجهزة المركزية للدول المعنية**[1]

**_أبرز مفكري الوظيفية الجديدة:**

من أبرزهم المفكر "كارل دويتش" Karl Deutsch الذي ارتكز منهجه على مبدأ الانتشار Ranification مفاده أن التقدم الحاصل في مجال من مجالات التعاون بين الوحدات المتكاملة ينتج حاجة إلى نقل التعاون من أجل خلق حاجات جديدة، ومنه التوسع من أجل أن يشمل باقي الميادين الأخرى، [2]مع ضرورة التركيز على دور عملية الاتصال بين الوحدات المختلفة كدعامة لقيام عملية التكامل والتي سنفصل فيها لاحقا، ويكون ذلك عن طريق كمية المبادلات بينهم باعتبارها مؤشرا مناسبا، إضافة إلى درجة التلاحم بين الأفراد يمكن أن تشكل معيارا مناسبا لقياس حجم تطور العلاقات والتفاعل الحاصل بينهم[3]

**ركائز نظرية الاتصال:**

تجدر الإشارة إلى مصدر نظرية الاتصال عند كارل وولفغنغ دويتش Karl Wolfgang Deutsch فبمناسبة هجرته إلى الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1939 تعرّف في معهد ماساشوسيت للتكنولوجيا على نوربير فاينر Norbert Viener الذي ساعده في الاهتمام بالاتصال ورؤيته الاستباقية لمجتمع الإعلام ودور الاتصال في التعبئة الاجتماعية

[1]) عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص ص 33، 34.

[2] ) Léon Lindberg, **The Political Dynamics of European Economic Inegration**. Stanford : Stanford Université Press, 1963, p 10.

[3]) عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، 87.

بوصفه عملية تغيير [1] ومن بين ركائز نظرية الاتصال هما ركيزتين أساسيتين هما الجماعة الآمنة الموحدة والجماعة الآمنة المتعددة.

**_ الجماعة الآمنة الموحدة:**

هي الجماعة الواحدة التي تتألف من كيانين أو أكثر، ومن شروط بنائها حسب كارل دوتش مايلي:

_ القيم الجوهرية تكون مشتركة وكذلك وجود نمط حياة متميز.

_ تنبؤ المنافع المرجوة يكون سابقا لدفع أعباء العملية التكاملية.

_ تطور درجة الأداء الإداري والسياسي للوحدات المتكاملة.

_ تطور اقتصاد الوحدات المتكاملة وازدياد درجة الانسجام الاجتماعي بين مختلف الفئات.

_ انتشار وتوسع قاعدة النخبة السياسية[2]

**_ الجماعة الآمنة المتعددة:**

تنتج هده الجماعة ما يسمى بالإحساس في استحالة قيام الحرب بين الوحدات المتكاملة على الرغم من الاحتفاظ بالحكومات المنفصلة والمستقلة قانونا [3]، لكن مع ضمان إنشاء عدد محدود من المؤسسات السياسية المشتركة[4] ومن شروط قيام هذا النموذج ما يلي:

_ انسجام القيم بين صناع القرار للدول المشاركة وكذلك التنبؤ المشترك.

[1]) جيرارد ديسوا، **مرجع سابق**، ص ص 87، 88.
[2]) عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، 87.
[3]) عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص 93.
[4]) عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص 36.

_ التركيز على الوسائل السلمية في تسوية المنازعات والتجنب التام للحرب مع القدرة على الاستجابة المشتركة في مواجهة مختلف المشكلات التي تعترض العملية التكاملية[1]

ما يمكن استخلاصه أن نظريات التكامل الإقليمي تعتبر المعيار الأساسي لقياس نجاح أو فشل أية تجربة اندماجية.

**ب_ نظرية المباريات:**

تعتبر هذه النظرية السلوك الإنساني بأنه لعبة أو مباراة يتضمن المنافسة بين طرفين بحيث يقوم كل واحد منهما بحركات تضمن له الفوز والنجاح في آخر المباراة، وحسب أوسكار مور فالأمر يتعلق بكيفية انتقاء الحركة المناسبة والقدرة على تنبؤ حركة الخصم المحتملة [2]، وبالتالي فهذه النظرية تعتبر السياسة بمثابة لعبة شرط انتقاء السلوك العقلاني الذي يحقق أكبر قدر من الأرباح بأقل من التكاليف والفوز مستقبلا[3]

**1_ عناصر اللعبة:** تشمل ما يلي:

_ وجود لاعبين أو أكثر يمثلون وحدة اتخاذ القرار

_ تحديد كل طرف لأهدافه والأرباح والمكاسب المتوقعة

_ ضبط قواعد اللعبة

_ البيئة العامة التي تجري فيها اللعبة

_ التفاعل بين الاستراتيجيات المختلفة للاعبين[4]

[1]) عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**، ص 93.
[2]) عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص ص 64، 65.
[3]) عبد اللطيف بوروبي، **مرجع سابق**، ص 143.
[4]) عبد القادر عبد العالي، **مرجع سابق**، ص 63.

**2_ نماذج نظرية المباريات:**

اعتمدت على نموذجين رئيسيين هما:

**2_1 اللعبة الصفرية:** تفيد هذه النظرية أن ما يربحه الطرف "أ" هو خسارة كلية للطرف "ب" والاستراتيجية العقلانية التي يتبعها كل طرف تتمثل في زيادة مكاسبه إلى أقصى درجة ممكنة وتخفيف خسائره إلى أدنى درجة ممكنة كذلك، ومن أمثلتها التدخل الأمريكي في أفغانستان سنة 2001 وكذلك التدخل في العراق في مارس 2003،[1] وكمثال آخر الاستراتيجية الي اعتمدها الكيان الصهيوني في طول فترات الصراع العربي الصهيوني.

**2_2 اللعبة غير الصفرية:** هي الأخرى تفترض وجود لاعبين إلا أن الاستراتيجية المتبعة من طرفهما معاكسة تماما لاستراتيجيات اللعبة الصفرية أي ليس الربح المطلق بأقل الخسائر، وإنما الفوز والخسارة يقتسمهما الطرفان سوية بمعنى كل طرف من الأطراف يرضى بقدر مقبول من الخسائر والمنافع على حد سواء.

تجدر الإشارة إلى أنه يتم تقديم مثال في هذا المجال ما عرف بـ "مأزق السجين" prisoners Dilemma الذي يشير إلى إمكانية التعاون على الرغم من الفوضى وغياب وسائل الاتصال، محتواه أن الشرطة ألقت القبض على متهمين "طرف أ" و "طرف ب" في جريمة واحدة وفصلت بينهما في التحقيق فالبدائل بالنسبة للسجينين هي كالتالي:

_ عند اعتراف "أ" ونكران "ب" الأول يسجن سنة والثاني 4 سنوات

_ عند اعتراف "ب" ونكران "أ" الأول يسجن سنة والثاني 4 سنوات

_ عند اعتراف الإثنين كل واحد منهما يسجن 3 سنوات

_ عند إنكارهما معا يسجنان سنتين وهو ما يعتبر البديل العقلاني الأمثل لهما

[1]) عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 64.

توضح هذه النظرية بأنه على الرغم من الفوضى وغياب وسائل الاتصال وصعوبة التعاون كما سبقت الإشارة إلا أن الاختيارات جاءت متماثلة وهو ما يدل على إمكانية التعاون الضمني[1]، ومن أمثلة ما يقدم حول ذلك خلال فترة الحرب الباردة على الرغم من امتلاك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي للسلاح النووي ووصول الصراع أحيانا إلى ذروته مثلا في أزمة الصواريخ الكوبية لسنة 1962 غير أن الطرفان اختارا البديل نفسه المتمثل في تقديم تنازلات وعدم المجازفة باستخدام ذلك السلاح الفتاك.

**ج_ نظرية الأنساق أو النظم:**

**1_ تعريف النظام:**

يعتبر مفهوم "النظام" أساس الفكر النظمي بصفة عامة الذي يدل على مجموعة من العناصر أو الوحدات التي تترابط فيما بينها من أجل شبكة من العلاقات بحيث يؤدي حدوث أي تغير في أحد عناصر المنظومة إلى حدوث تغيرات موازية في باقي مكونات المنظومة [2] ويستخدم مصطلح "النسق" بصورة متباينة فنجد النسق الاجتماعي، النسق السياسي، النسق الدبلوماسين ويشير النسق في المجال السياسي إلى مجمل التفاعلات السياسية المشاهدة في مجتمع معين[3]

يتميز كل نظام بوجود مجموعة من المدخلات Inputs والمخرجات outputs فتمثل المدخلات المؤثرات التي تفرزها البيئة المحيطة بالنظام ويكون لها تأثير على المنظومة وبشكل يتراوح من مجرد التأثير السطحي المعتاد إلى التأثير الذي قد يمس استقرار المنظومة أم توازنها[4]

[1]) عبد اللطيف بوروبي، **مرجع سابق**، ص 143.
2) نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية في عالم متغير**، الجزء الثاني، ط1، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016، ص 877.
[3]) عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص 54.
[4]) نادية محمود مصطفى، **مرجع سابق**، ص 880.

## 2_ نظرية النظم والعلاقات الدولية:

ترى نظرية النظم بأن النظام الدولي يشبه في الكثير من تفاصيله أي نظام طبيعي وتسري عليه الكثير من قوانينه بشرط مراعاة خصوصياته، فمثلا عند الحديث عن التطورات التي شهدها في مجال الاتصالات، المعلومات والنقل فقد أسهمت في تطوير شبكة مكثفة من التفاعلات بين وحدات النظام الدولي على الرغم من التباعد الجغرافي والثقافي الذي يفصل بين هذه الوحدات على أرض الواقع[1].

يعتبر مورتون كابلان Morton Kaplan أول من حاول الاستفادة من نظرية النظم في العلاقات الدولية من خلال وضعه لنماذج نظرية للنظام الدولي، فاعتبر سلوك الأشخاص الدوليين تحدده عدد من القواعد التي يقبل بها هؤلاء من أجل استمرارية النظام، ومن أهم هذه القواعد مبدأ توازن القوى الذي يمثل الوسيلة الأساسية لبقاء النظام واستقراره، ومن جهته مارسيل ميرل Marcel Mérle الذي تحدث عن "النظام العالمي" الذي عرفه بمجموع العلاقات التي يعرفها الأشخاص الدوليون الرئيسيون أي الدول، المنظمات الدولية، القوى الوطنية، بينما بيئة النظام تضم مجموع العناصر (طبيعية، اقتصادية، ديمغرافية وإديولوجية التي تؤثر على وظيفة النظام.

تجدر الإشارة إلى أن نظرية النظم في العلاقات الدولية تعتمد بقوة على العامل التاريخي في تفسير الأحداث المعاصرة نظرا للترابط الموجود، ومن أمثلة ذلك فإلى أي حد يمكن فهم النظام الشيوعي السوفياتي بالعودة إلى الصورة العامة التي خلفها العهد القيصري، وما هي أوجه العلاقة بين تاريخ الدولة العثمانية ومقر الخلافة الإسلامية وسلوكاتها نحو السعي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ومن بين المفكرين الذين اهتموا بتوظيف التاريخ في نظرية النظم ودوره في التغيير الدولي في دراسات كل من مورتون كابلان، ريتشارد روزيكرانس Richard

[1]) نادية محمود مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص 884، 885.

Rosecrance وجورج مودلسكي George Modelski الذين شبهوه بمجموعة من الصور الفوتوغرافية التي تسجل كل منها حدثا هاما.[1]

تجدر الإشارة بأنه عند تطبيق التحليل النسقي على سلوك الدولة كنسق في تفاعلاتها مع باقي الفواعل الأخرى كالمنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات وغيرهم فعندما تأتيها مدخلات من أولائك الفاعلين في شكل "عمل عسكري عقود اقتصادية، عمل عسكري" وتدخل النسق فيقوم بدراستها والرد عليها في شكل مخرجات أو ردود أفعال "اقتراح مفاوضات مثلا" هذه الأخيرة تتحول إلى مخرجات بالنسبة للدولة وفقا للتغذية العكسية[2].

من خلال هذه النظريات الهامة في العلاقات الدولية سواء الكبرى منها أو الجزئية فإن الباحث في العلاقات الدولية يجد ما يفسر به الظواهر الدولية خاصة في إطار الحركية التي يتسم بها التنظير من أجل الاستجابة لما يحدث في الوسط الدولي.

**المحور الرابع: الفاعلون في العلاقات الدولية:**

يشير الفاعل إلى تلك الهيئة أو الجهة التي تتخذ قرارا وهذا الأخير يكون له الأثر البالغ في توجيه الأحداث الدولية وأحيانا التأثير حتى في مسار النظام الدولي وهم كالتالي:

**أولا: الدولة:**

ركّزت الكثير من التعاريف المقدمة عن العلاقات الدولية حول الدولة باعتبارها صلب العلاقات الدولية وجوهرها وكذلك الوحدة الرئيسية في صياغة الأنماط والمظاهر المتنوعة لها فنجد على سبيل المثال المفكر ريمون آرون Raymond Aron قد اعتبر بأن مركز العلاقات الدولية هو علاقات بين الدول وهذه الأخيرة هي البنية الأساسية للعلاقات الدولية

[1]) نادية محمود مصطفى، **مرجع سابق**، ص ص 891، 894.
[2]) عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص ص 55، 56.

خاصة وأن القانون الدولي يزودنا بالمقاييس القانونية لتعريف الدولة من إقليم، شعب وسلطة ذات سيادة[1] أو باعتبارها ذلك الكيان المؤسسي الذي يقوم على حيز جغرافي محدد وعلوم وتقنها مجموعة اجتماعية يرتبط أعضاؤها بروابط تاريخية، لغوية، حضارية وثقافية التي تمثل قاسمها المشترك في ظل سلطة تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية[2]

وعند الحديث عن قوة الدولة فهي التي تختار الأطراف التي تتحالف معها وهي التي تقرر الحرب وتقرر السلم، وهي التي ترسم سياسة خارجية في إطار ما تمليه عليه مصلحتها أما بالنسبة لتصنيف الدول واقعيا فقد ظهر في هذا المجال تصنيفات أهمها قوى عظمى أخرى صغرى وهذا التصنيف قائم على التباين في درجات القوة، كما نجد تصنيفات أخرى قائمة على قوى متوسطة من الدرجة الثانية أو ضعيفة، وثمة قوى عالمية أو عملاقة[3]

ومن أمثلة القوى العظمى للولايات المتحدة الأمريكية تظهر الإحصائيات الصادرة عن الاقتصاد العالمي أن الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بأكبر اقتصاد بلا منازع، إذ يفوق ناتجها المحلي الإجمالي ضعف ناتج أقرب منافسيها، وتتمتع أيضا بأكبر قوة شرائية لدى أية دولة، ولديها أيضا أكبر مخزون من الأسلحة النووية والأسلحة الاكثر تقدما في العالم أجمع ولها قدرة نشر قوتها العسكرية بأية بقعة من العالم بسرعة منقطعة النظير[4]

**ثانيا: المنظمات الدولية:**

بناء على التطورات التي ظهرت نهاية القرن التاسع عشر والتي تستمر إلى يومنا هذا، وما نجم عنها من تعقيدات في المجالات السياسية والعسكرية وتطور القدرات الإنتاجية للدول الصناعية، وكذا الحاجة إلى تحقيق أهداف تعاونية غير صراعية لمساعدة المجتمع الدولي على

[1]) **المرجع نفسه**، ص ص 66، 67.
[2]) عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 36.
2) جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط 2، المملكة العربية السعودية: تهامة، 1984، ص 97،
[4]) بول ويلكنسن **مرجع سابق**، ص 24.

تجاوز حالة الفوضى وعدم الاستقرار والأخذ به إلى آفاق إيجابية من العمل المشترك وخلق أوضاع مستقرة لاستمرارية العلاقات بين الدول في المجالات الحيوية لتحقيق مصالح جميع الأطراف.[1]

كل هذا دفع بحكومات الدول إلى البحث عن أشكال جديدة للتعاون فيما بينها وهو ما نسميه حاليا "منظمات دولية" وهناك من يدقق في التسمية بإعطائها اسم "منظمات حكومية" لأن أعضاءها دول تتمتع بالسيادة خاصة في بداية إنشائها، ولقد شهدت انتشارا واسعا لدرجة أنها أصبحت تمتلك هياكل تنظيمية واسعة إضافة إلى تدخل البعض منها بشكل صارخ في الشؤون الداخلية للدول وفقا لمصالح وحدات سياسية قوية[2]

يمكن تعريف المنظمة الدولية بأنها هيئة دولية مستقلة نشأت بموجب اتفاق إرادات مجموعة من الدول تجمعهم رابطة معينة بهدف تحقيق مصالح مشتركة بينهم [3] أو تعني وجود مجموعة من الدول كفيلة بأن تفصح بصورة دائمة عن إرادة ذاتية متميزة من إرادات الدول الأعضاء، وعنصر "الدولية" يقصد به وجود مجموعة منظمة تتكون بصورة عادية من عدة دول، وما يمكن استنتاجه من هذا التعريف بأن المنظمة الدولية تستوجب عنصرين أساسيين هما:

_عنصر التنظيم: هذا العنصر بدوره يشترط وجود أمرين هامين هما الدوام والإرادة الخاصة

[1]) عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 45.
[2]) هادي الشيب ورضوان يحيى، **مقدمة في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية** ، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص 246.
[3]) إيمان أحمد علام، **التنظيم الدولي الإقليمي**، دط، جمهورية مصر العربية: مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، 2011 _ 2012، ص 9.

_ الدولية: تجمع المنظمة الدولية بين دول فقط، بما يعني يطلب من حكومات الدول الأعضاء أن تختار مندوبين لها لتمثيلها في في مجالس المنظمة، كما نشير إلى أن الحكومات بعقدها الاتفاقيات اللازمة تنشئ تلك المنظمات وتبقيها مرتبطة بها.[1]

وهناك عدة شروط من الضروري أن تتوفرها المنظمة الدولية وهي كالآتي:

_ نشأة المنظمة يستند إلى اتفاقية دواية جماعية متعددة الأطراف.

_ عنصر الدوام ووجود أمانة عامة

_ تمتع المنظمة بالشخصية القانونية وبقدر من الحصانات والامتيازات

_ الاعتراف بالمنظمة كشخص من أشخاص القانون الدولي وبسلطة إصدار القرارات

_ تمثيلها الدول الأعضاء وأن يكون لها جهاز من الموظفين الدوليين

_ التزام الأعضاء بنفقات الأعضاء والاسهام في أعبائها المالية[2]

**أ_ فعالية المنظمات الدولية:**

يصعب الحديث عن كل المنظمات الدولية الفاعلة في الساحة الدولية، ولكن من أجل إبراز دورها أخذنا منظمة أو منظومة الأمم المتحدة كما يصطلح عليها البعض نظرا لشموليتها بحيث تميزت أهدافها بالعموم وهي كالآتي:

_ حفظ السلم والأمن الدوليين

_ تطوير علاقات الصداقة بين الأمم

[1] ) محمد المجدوب، **التنظيم الدولي: النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، ط 9، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007، ص ص 63، 64.

[2]) خليل اسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، العراق: جامعة بغداد "كلية العلوم السياسية" دط، 1991، ص 14.

_ التعاون الدولي من أجل تطوير مجالات مختلف العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية إلى درجة الاعتناء بتطوير مجالات حقوق الإنسان التي أخذت صدى عالميا خاصة في وقتنا الحالي.

_ اعتبارها كمركز عالمي لمحاولة خلق الانسجام بين الدول خاصة في حالة حدوث النزاعات فيما بينها.

غير أن المتتبعين لشأن الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة فإنهم يختصرونها فيما يلي:

_ التبعية للدول الأضاء خاصة الكبرى منها بما يعني خاصة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

_ اسقلاليتها فقط في مجالات ضيقة.

**_ بالنسبة للتبعية:**

يعتبر الانضمام والحصول على العضوية في الأمم المتحدة اختياريا بالنسبة للدول وليس إجباريا، واستيفاء الشروط تقررها الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

**_ بالنسبة لاستقلالية الأمم المتحدة عن الدول الأعضاء:**

يقصد بذلك مدى إمكانية الأمم المتحدة في القيام بالأدوار المكلفة بها دون تجنب تدخل الدول الأعضاء والتأثير فيها هذا من جهة، ومن جهة ثانية عند الحديث عن الاستقلالية من ناحية التنظيم والاختصاصات، فتبرز الاستقلالية في مجال التنظيم عبر إنشاء أجهزة محدودة جدا مثل مجلس الأمن المحصور العضوية والصلاحيات الواسعة في الدول

الدائمين الخمسة فقط والدليل في ذلك الانحياز الواضح لأعضائه في مختلف مراحل الصراع التي شهدها الصراع العربي الصهيوني[1]

**ثالثا: الشركات المتعددة الجنسيات:**

تعددت تعاريف الشركات المتعددة الجنسيات واختلفت في تحديد تسميتها "شركات متعددة الجنسيات" "شركات عبر الوطنية" "الشركات عبر القومية" "الشركات العالمية" المشروع المتعدد الجنسيات" "المؤسسة المتعددة الجنسيات" وقد رأت لجنة العشرين التي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة في تقريرها الخاص المتعلق بنشاط هذه الشركات بأن يتم استخدام كلمة TRANSNATIONAL بدلا من كلمة MALTINATIONAL وكلمة CORPORATION بدلا من كلمة ENTERPRISE.[2]

يرجع ظهور مصطلح مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاقتصادي للينتال دفيد D/E Lilintal سنة 1960 عندما قدم بحثه إلى معهد كاترنجي للتكنولوجيا تحت عنوان "الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات وتبعه روبير فرنوا Robert Vernoit سنة 1973 "إن مصطلح الشركة المتعددة الجنسية لها عدة جنسيات فهذا خطأ، فرغم امتدادها وتوسعها العالميين فإن الشركة الأم تحتفظ عموما بجنسية البلد الأصلي ونادرا ما تكون مزيجا من الجنسيات[3]، هذا من جهة ومن جهة أخرى هناك من عرفها من أمثال الاقتصادي فرنون Fernon بأنها شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة

[1]) هادي الشيب ورضوان يحيى، **مرجع سابق**، ص 254.

[2]) أحمد عبد العزيز وآخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، العراق: جامعة المستنصرية، 2010، ص 116.

[3]) الجوزي جميلة وحماني سامية، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2015، ص 86

إلا أن تجمّعها يجعلها كما لو أن لها مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية والذي يبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة.

وهناك من عرفها بأنها شركة تشرع في استثمارات أجنبية مباشرة وتمتلك أو _في بعض الحالات_ تسيطر على أنشطة خالقة للقيمة في أكثر من دولة وحتى نستطيع الحكم على تعدد جنسية الشركة من عدمه يتم الاعتماد على المعايير التالية:

_ عدد وحجم الشركات التابعة لها من خلال الملكية أو السيطرة عليها.

_ عدد الدول التي تمتلك فيها "أو في بعض الحالات" تسيطر فيها على أنشطة خالقة للقيمة.

_ نسبة أرباحها، عائداتها، عمالتها الآتية من فروعها الأجنبية.[1]

وفي تعريف آخر هي الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية وعدد عمالها في الخارج أو حجم استثماراتها في الدول الأجنبية 25 % من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار[2]

**أ_ أهم الدول الحاضنة للشركات المتعددة الجنسيات:** يمكن توضيح أهم الدول التي تحتضن الشركات المتعددة الجنسيات حسب الترتيب وفقا للجدول التالي:

[1]) بيوض محمد العيد، **أثر المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة دراسة تحليلية لقطاع الطاقة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة سطيف 01، 2017، ص 11

[2]) هادية يحياوي، **مفهوم العلاقات الدولية** ، محاضرات منشورة، على الرابط – www.jilrc.com graduate@jilrc.com ص 5.

تصنيف 17 بلدا وفقا لأكبر الشركات العالمية:

| الرتبة | البلد | عدد الشركات | الرتبة | البلد | عدد الشركات |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الولايات المتحدة الأمريكية | 132 | 10 | كندا | 09 |
| 2 | الصين | 89 | 11 | أستراليا | 08 |
| 3 | اليابان | 62 | 12 | البرازيل | 08 |
| 4 | المملكة المتحدة | 37 | 13 | الهند | 08 |
| 5 | فرنسا | 31 | 14 | إيطاليا | 08 |
| 6 | ألمانيا | 29 | 15 | إسبانيا | 08 |
| 7 | هولندا | 22 | 16 | روسيا | 07 |
| 8 | كوريا الجنوبية | 14 | 17 | تايوان | 06 |
| 9 | سويسرا | 14 | _ | _ | _ |

**المصدر**: الجوزي جميلة وحماني سامية، **مرجع سابق**، ص 93.

**ب_ خصائص الشركات المتعددة الجنسيات:**

يمكن حصر أهم خصائصها فيما يلي:

**_ امتدادها الجغرافي إلى عديد من الدول واتساع نشاطها. _ ضخامة الحجم بحيث يشير إلى تجاوز أصولها ومداخيلها ملايير الدولارات بحيث ورد في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014 أن أصول أكبر مائة شركة قد وصل إلى 13323 مليار دولار سنة 2012.**

**_ وحدة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.**

**_ خضوع الشركات الفرعية إلى الشركة الأم.**

**_ المهارة الإدارية التي تظهر من خلال توظيف إداريين متمرسين وماهرين ذوو كفاءة عالية.**

**_ انتقال متكامل للموارد الذي يأخذ شكل حزمة من التقنيات والمهارات والمعارف للهيمنة على الفروع.**

**_ الاحتكار الذي يشير إلى الاندماج فيما بينها من أجل السيطرة على الأسواق الدولية والقضاء على المنافسة وضبط الأسعار التي تراها مناسبة بما يتوافق مع مصالحها.**

**_ التفوق التكنولوجي الذي يعتبر المحرك الأساسي للبحث والتطوير العالميين، بحيث بلغ الإنفاق العالمي للشركات المتعددة الجنسيات على البحث العلمي العالمي نصف القيمة العالمية التي بلغت سنة 2002 ما قيمته 338 مليار دولار وحتى الشركات الفرعية تنفق سنويا ما يقارب 67 مليار دولار[1]**

من خلال الجدول التالي نحاول توضيح المزايا الاحتكارية كونها أهم خاصية تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات:

[1]) بيوض محمد العيد، **مرجع سابق**، ص ص 11، 13.

| المزايا | مضمونها |
|---|---|
| المزايا التمويلية | ـ توافر موارد مالية كبيرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات وتمكنها من الاقتراض بأفضل الشروط من الأسواق المالية العالمية نظرا لوجود عنصر الثقة في سلامة وقوة مركزها المالي. |
| المزايا الإدارية والتنظيمية | ـ وجود هيكل تنظيمي على أعلى مستوى من الكفاءة يسمح بتدفق المعلومات وسرعة الاتصالات ويؤدي إلى اتخاذ القرار السليم<br>ـ تحرص الشركات المتعددة الجنسيات على التجديد والابتكار وتحسين الإنتاجية وتطويرهما وزيادة وتحقيق مستوى عالي من الجودة، فهي تخصص أغلفة مالية هامة في إطار البحوث والتطوير |
| المزايا التسويقية | ـ تهتم بأبحاث السوق والتركيز على أساليب الترويج والدعاية والإعلان لمنتوجاتها لضمان طلب متزايد ومستمر عليها.<br>ـ تعتمد على ما سمي بالمزيد التسويقي (المنتج السعر، التوزيع والإعلان) كما تحرص على وجود وحدات متخصصة في مجالات التدريب والاستشارات والبحوث التسويقية. |

المصدر: الجوزي جميلة ودحماني سامية، **مرجع سابق**، ص 89.

## ج_تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية في الدول:

استحوذت الشركات المتعددة الجنسيات على حيز هام من تفاعلات النظام الدولي وهيمنت على ثلثي التجارة الدولية فيه، ومكنتها قوتها الاقتصادية من التفوق على قوة بعض الدول وعلى التمكن من التأثير في صناعة القرار الدولي [1] بحيث تزايد عددها باستمرار فبعدما كان سنة 1975 حوالي 11000 شركة لها 82000 فرع خارجي أصبح عددها سنة

[1]) هادية يحياوي، **مرجع سابق**، ص 5.

2000 حوالي 450000 باستثناء الشركات المالية ولها 280000 فرع خارجي ووجود الشركات العملاقة في 150 دولة من العالم[1].

وهناك من يرى بأنها لعبت دورا بارزا في تحقيق التنمية الشاملة خاصة في الدول النامية وذلك من خلال فتح فرص للتشغيل والرفع من مستوى الإنتاجية، إضافة إلى كسر الاحتكار الممارس من طرف الشركات المحلية أحيانا وعليه نجد بأن الدول النامية تتسابق في تقديم الحوافز لهذه الشركات كالإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الشركات من القيود على تحويل أرباحها للبلد الأم والسماح لها باستيراد ما يلزمها من موارد دون ضرائب[2]

في المقابل فإن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات سيؤدي إلى انعكاس سلبي على ميزان المدفوعات في الدول النامية بسبب التحويلات الرأسمالية اللازمة للاستثمار المباشر إضافة إلى أن هذا الأخير لا يعني إنشاء مشاريع جديدة وإنما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحيانا وخلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المستقبلة، ومن بين الآثار كذلك ما يلي:

_ عرض سيادة الدول إلى الخطر، فاستثمار تلك الشركات في القطاعات الاستراتيجية للدول المضيفة مثل النفط مثلا وحتى في تحكمها في التسويق والتصريف واحتكار المواد الزراعية فهذا يجعل من تلك الدول في مركز التبعية لسياسة الشركة العالمية[3]

_ مطالبة الشركات المتعددة الجنسيات حكوماتها الأصلية باتخاذ إجراءات ذات طابع سياسي من أجل الضغط على حكومات الدول المستقبلة، فمثلا ذكرت "هيومن رايتس ووتش" أن شركة "شل" تواطأت مع الشرطة والجيش في انتهاكات حقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات سكان دلتا النيجر.

[1]) عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 53.
[2]) أحمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص 127، 128.
[3]) عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص 53.

ـ في المجال الاجتماعي تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على نشر قيم استهلاكية جديدة ولو تتنافى مع القيم الأصلية للمجتمعات المستقبلة بما يعني التعامل مع المواطن على أساس ربحي اقتصادي بحت[1]

وفي دراسة أجرتها الباحثة المصرية "إيمان عطية ناصف" حول التأثير السلبي للشركات المتعددة الجنسيات فإنها توصلت إلى أن الجهود الاستثمارية لهذه الشركات موجهة نحو الصناعات الاستهلاكية وليس الإنتاجية والسلع الكمالية وليس الضرورية بسبب ما تقدمه من أنشطة إعلامية وتسويقية لترويج منتوجاتها لتلك السلع ولقد حددت تلك الآثار فيما يلي:

**ـ اعتبار الدول النامية بمثابة مصدر للموارد الأولية الخام وعليه تعمل على استنزاف مواردها وطاقاتها.**

**ـ المعارضة التي أصبحت تتلقاها تلك الشركات في بلدانها الأصلية نظرا لما تقوم به من استثمارات خاصة في القطاع الصناعي الذي يسبب مشاكل مؤثرة على سلامة البيئة "تلوث الهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض" الأمر الذي دفعها إلى نقل استثماراتها إلى الدول النامية.**

**ـ القيام بأعمال مخالفة للقانون داخل الدول النامية مثل "التهرب الضريبي، تقديم الرشاوي للمسؤولين عن القرار من أجل بسط نفوذها مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في تلك الدول، وكمثال على ذلك ما تعرضت له دول النمور الآسيوية سنة 1997 من أزمة مالية خانقة نتيجة لاعتماد اقتصادياتها على قرارات الشركات المتعددة الجنسيات وانتشار ظاهرة الفساد الإداري.**

[1]) أحمد عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص ص 129، 131.

**ـ الإشارة إلى مسألة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، فالكثير من الدراسات أشارت إلى أن بحوث التطوير أجريت بالبلد الأم الأصلي وليس بالبلدان الفرعية، وهو ما أعطاها ميزة استراتيجية كلما ارتبطت أكثر بمركز القرار وهو ما سمح لها بمراقبة وتيرة الإنتاج ونشر التكنولوجيا وفقا لمعادلة الحصول على مردودية أكبر وحسب التخصصات الموزعة على الفروع من أجل حماية ابتكاراتها من الإنتاج والتقليد.**

**ـ توجيه القرار السياسي في الدول النامية مما يعرض مصالحها الوطنية إلى الخطر إضافة إلى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات.**[1]

ما يمكن استخلاصه بأن الشركات المتعددة الجنسيات هي أكثر الجهات الفاعلة من غير الدول تأثيرا وقوة في النظام الدولي بحيث نمت نموا سريعا منذ الانتعاش الاقتصادي الذي عقب الحرب العالمية الثانية ومن أساليبها استخدام طرق الإنتاج كثيفة رأس المال، ومن ثم لا تحتاج إلى توظيف أعداد كبيرة من عمال البلد المضيف وكثيرا ما تجلب اليد العاملة المدربة والماهرة من الخارج، وقد تتمكن من التهرب من ضرائب البلد المضيف بوسيلة بسيطة تتمثل في تحويل الأرباح خارج البلد المضيف[2]

**رابعا: المنظمات غير الحكومية:**

**أ_ تعريف المنظمات غير الحكومية:**

على خلاف المنظمة الدولية التي هي مؤسسة أو هيئة تتفق على إنشائها مجموعة من الدول، فالمنظمة غير الحكومية أو كما يسميها بعض فقهاء القانون الدولي الجمعية الدولية أو

[1]) شوقي جباري، تدويل **أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6، الجزائر: جامعة قسنطينة 2، 2014، ص ص 78، 80.
[2]) بول ويلكنسن، **مرجع سابق**، ص 67.

الجمعية عبر الوطنية هي "مؤسسة تنشأ بالمبادرة الخاصة وذلك بمقتضى اتفاق غير حكومي بمعنى اتفاق لا يعقد بين الحكومات وإنما يتم بين أشخاص وهيئة خاصة أو عامة سواء منهم الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون (أفراد، نقابات، أحزاب سياسية، جمعيات خيرية وإنسانية) والذين ينتمون إلى دول وجنسيات مختلفة[1]

**ب_ دوافع ظهور المنظمات غير الحكومية:**

**_ تزايد الوعي والإدراك بضرورة بناء مجتمع مدني عالمي في إطار عالم متزايد التعقيد بما يضمن تحقيق المواطنة الدولية وما يستوجبه ذلك من بناء اتحادات جامعة وتطوعية تتيح في الأخير تمثيل الأفراد والجماعات المهمشة.**

**_ تنوع وتعقد المشكلات والتحديات العالمية على نحو يفوق قدرات الدول منفردة وكذلك الحدود والقيود السياسية التي تحد من فعالية المنظمات الدولية، هذا كله اقتضى الحاجة إلى المنظمات غير الحكومية التي تتميز بالمرونة والكفاءة في التدخل خاصة أثناء الأزمات والكوارث الإنسانية كالزلازل والأزمات الإنسانية مثل الأوبئة والمجاعات التي تضرب الدول خاصة الضعيفة منها.**

**_ التطورات التي عرفها النظام الدولي خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة مع انتشار أعمال العنف والتطرف والصراعات الأهلية المسلحة مما أفقد الأمن لدى الشعوب وقدم الفرصة للمنظمات غير الحكومية العاملة بعيدا عن السياسة والقائمة على أسس إنسانية من أجل التدخل وتحقيق الأمن بمفهومه الإنساني.**

[1]) نادية الهواس، **محاضرات منشورة في قانون المنظمات الدولية**، المملكة المغربية: جامعة فاس، 2013 _ 2014، ص 7.

**_ الدعم الهام الذي تقدمه الدول الغربية والمانحة منها في سبيل تفعيل آداء المنظمات الدولية غير الحكومية[1]**

_ حصول العديد من الأزمات والتغيرات الثورية التي أحدثتها ما عرف بـ "أزمة دولة الرفاهية" التي جسدت لشعبها قصور إمكانيات الدولة وتقلص نفوذها في توفير الرفاهية والرعاية لمواطنيها[2]

**ج_ أهم المنظمات غير الحكومية الفاعلة والمؤثرة في القرار الدولي:**

نظرا لما تملكه تلك المنظمات من مظاهر القوة والنفوذ وهو ما دفع بالحكومات والأجهزة الرئيسية الاعتماد عليها في معالجة العديد من القضايا التي يهتم بها المجتمع الدولي إلا أنه مع تطور نشاطها أصبحت تعالج مواضيع مرتبطة بالشؤون الداخلية للدولن وهو ما أعطاها هامشا واسعا من الحركة من خلال تعدد نشاطاتها، هذه الخاصية مكنتها من امتلاك قدرات في التأثير على أنماط السلوك الدولي من خلال الضغط على صناع القرار [3]، ومن أمثلتها: منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية ومنظمة حركة السلام الأخضر.

**1_ منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر:**

نشأت سنة 1863 مقرها بـ "جنيف" بسويسرا تهتم أساسا بشؤون أسرى الحروب، بحيث تطور عملها في المجال ذاته إلى مايلي:

_ التبليغ عن المعلومات اللازمة حول الأسرى

_ المحافظة على حقوقهم ومحاولة التواصل مع عائلاتهم وأهاليهم

---

[1]) ابراهيم حسين معمر، **دراسة حول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان** ، جمهورية مصر العربية: جامعة القاهرة، 2010، 2011 ص ص 15، 16 على الموقع: www.pdffactory.com

[2]) **المرجع نفسه**، ص 16.

[3]) عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص ص 56، 58.

_ ترقية ما عرف بـ "الدبلوماسية الإنسانية"

_ دفاعها عن تطوير القوانين الخاصة بأحوال أسرى الحروب

_ الاهتمام كذلك بإسعاف وإغاثة المتضررين من الكوارث الطبيعية والحروب عن طريق إنشاء فروع لها في دول كثيرة من العالم.

**2_ منظمة العفو الدولية:**

نشأت سنة 1961 مقرها لندن بإنجلترا، وضعت هدفها الأساسي العمل على إطلاق صراح السجناء السياسيين، إلا أن أهم تطور عرفته المنظمة هو ما يلي:

_ إنشائها لصندوق سجناء الرأي هدفه تقديم المساعدات للسجناء السياسيين وعائلاتهم

_ تمكنها من الحصول على صفة "الاستشارية" لدى الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم[1]

**3_ منظمة حركة السلام الأخضر:**

نشأت سنة 1971 بكندا كرد فعل على التجارب النووية الأمريكية بـ "آلسكا" مقرها الحالي أمستردام بهولندا، من أهم أهدافها حماية البيئة وتفعيل التنمية المستدامة، ويبرز ذلك من خلال الاستراتيجية التي أطلقتها المعروفة بـ "استراتيجية حماية العالم.

غير أن هذه المنظمات اخترقت اليوم الكثير من المجالات وهي:

_ المجال السياسي: "الأممية الاشتراكية والأممية الشيوعية التي انهارت

_ المجال الاقتصادي والاجتماعي: الاتحاد الدولي للنقابات الحرة وبقية الاتحادات الدولية للنقابات المهنية.

[1]) لمعلومات أكثر أنظر الموقع التالي: www.amnesty.org/ar/whove are/history

_ المجال الديني: اتحادات الكنائس

_ المجال الإنساني: الهلال الأحمر الدولي ومؤسسة أطباء العالم ومؤسسة أطباء بلا حدود[1]

تجدر الإشارة أن منظمة الصليب الأحمر الدولي، أطباء بلا حدود، صندوق إنقاذ الطفولة، منظمة المعونة المسيحية، ساهمت مساهمة كبيرة في توفير الإغاثة حتى في أكثر حالات الأزمات الإنسانية مشقة مثل تسونامي المحيط الهندي سنة 2004 وكارثة زلزال باكستان سنة 2005 فحكومات البلدان المتضررة تصير غير قادرة في مواجهة الكوارث واسعة النطاق، وما يثير الجدل هو التدخل القسري لتلك المنظمات دون موافقة حكومة البلد المعني ومن أمثلتها توفير ما سمي بـ "أماكن آمنة" للأكراد في شمال العراق سنة 1991 إضافة إلى التدخلات في الصومال، هاييتي، ليبيريا، رواندا والبوسنة [2] غير أن عمل هذه المنظمات يبقى في كثير من الأحيان تابعا لمصالح الدول الكبرى التي تسعى إلى توجيه تدخل تلك المنظمات بما يتوافق وأهدافها الخفية غير المعنية والتي تتحقق عن طريق تدخل تلك المنظمات.

**خامسا: الإرهاب:**

وردت الكثير من التعاريف حول هذا المفهوم باعتباره مفهوما بارزا في العلوم السياسية الذي أخذ حيزا هاما من الاهتمام سواء من طرف الدول في حد ذاتها أو المنظمات الدولية وحتى من طرف الباحثين والأكاديميين كون أن هذا الظاهرة دعت إليها الضرورة إلى كشف أسبابها ونتائجها، وما يهمنا هو توضيح دور الحركات الإرهابية كفاعل في العلاقات الدولية وقبل ذلك نقوم بتقديم مجموعة من التعريفات حولها فقد ورد في معجم المصطلحات الاجتماعية بأن الإرهاب هو بث الرعب الذي يثير الخوف والقلق بمعنى الطريقة التي تحاول من خلالها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف، وتوجه الأعمال

[1]) محمد المجدوب، **مرجع سابق**، ص 65.
[2]) بول ويلكنسن، **مرجع سابق**، ص 74.

الإرهابية ضد الأشخاص سواء كانوا أفرادا أو ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة[1]

كما وردت كلمة إرهاب في القاموس السياسي التي قصدت محاولات نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية، والإرهاب هو وسيلة تستخدمها حكومة استبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام لها، أو هو وسيلة تتخذها دولة تفرض سيادتها على شعب من الشعوب لإشاعة روح الإنهزامية والرضوخ لمطالبها التعسفية، أو تستخدم الإرهاب جماعة لترويع المدنيين لتحقيق أطماعها حتى تفرض الأقلية حكمها على الأكثرية[2]

**جاء في اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الإرهاب لسنة 1937 الذي ينص على أن الأعمال الإرهابية هي "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتهدف أو يقصد بها خلق حالة رعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور" [3] كما جاء في الاتفاقية نفسها لسنة 1949 والتي تطرقت في المادة الثالثة المشتركة الخاصة بالمنازعات غير الدولية حيث نصت على منع الإرهاب، ثم جاء البروتوكول الأول لسنة 1977 ليؤكد في الفقرة الثانية من المادة 51 على ذات المبدأ، كما أكدت ذلك المادة الرابعة من البروتوكول الثاني حيث ذكرت فقرتها الثانية بشكل صريح تعبير الإرهاب، وجاءت المادة الثالث عشر منه لتمنع أعمال التهديد بالعنف التي تستهدف بشكل أساسي بث الإرهاب بين السكان المدنيين[4]**

تعريف الاتفاقية العربية لسنة 1988.

---

[1]) حسن عزيز نور الحلو، **الإرهاب في القانون الدولي دراسة قانونية مقارنة** ، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على على درجة الماجستير في القانون العام، فنلندا: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 27.

[2]) **المرجع نفسه**، ص 27.

[3]) صلا ح جبير البصيصي، **محاولة التعريف بالإرهاب وبيان وسائل مكافحته، دراسة قانونية** ، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 2، العراق: جامعة كربلاء، 2006، ص 118.

[4]) صلاح جبير البصيصي، **المرجع السابق**، ص 119.

كل فعل من أفعال العنف والتهديد أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم وأمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو امتلاكها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر[1]

وعليه فإن الإرهاب يدل على الاستخدام المنظم للترويع القمعي عادة لخدمة غايات سياسية، وهو يستخدم لتهيئة مناخ من الخوف واستغلاله فيما بين مجموعة مستهدفة أوسع نطاقا من الضحايا المباشرين للعنف ولنشر فكرة ما، فضلا عن إجبار الجهة المستهدفة عن الرضوخ لأهداف الإرهابيين، ويمكن استخدام الإرهاب بمفرده أو كجزء من حرب غير تقليدية أوسع نطاقا ويمكن استخدامه من جانب الأقليات اليائسة والضعيفة، أو من جانب الدول كأداة من أدوات السياسة الداخلية والخارجية[2]

ولإبراز دور الإرهاب أو الحركات الإرهابية كفاعل دولي والتي عرفت رواجا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة وتحول الصراعات في العلاقات الدولية بين الدول إلى صراعات مع أطراف غير الدول في إطار الحروب اللاتناظرية، كما أعطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الأثر البالغ في إحداث تصنيف للدول في حد ذاتها أطلقته الإدارة الأمريكية بين دول صديقة للولايات المتحدة الأمريكية ومنخرطة في الحرب الأمريكية على الإرهاب ودول مارقة معادية للحملة الأمريكية وتوجهاتها.

**سادسا: الأفراد:**

أصبح الفرد من الفاعلين الذين يمارسون تأثيرا على المستوى الدولي إلى حد قد يصل إلى المواجهة بين فرد ودولة، والمثال البارز في ذلك المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأسامة

[1]) **المرجع نفسه**، ص 120.
[2]) **المرجع نفسه**، ص 71.

بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، كما تمنح القوة المالية لشخص معين مكانة دولية على غرار بيل غايتس صاحب شركة مايكروسوفت العالمية.

**الخاتمة:**

**وصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

ـ وضّحت التعاريف المقدمة حول العلاقات الدولية بأنها علاقات شاملة لكل الفاعلين في الساحة الدولية وليس فقط الدول هي الفاعل الأساسي وإنما هناك فواعل أخرى مثل الشركات المتعددة الجنسيات على سبيل المثال التي تؤثر بدورها في توجيه مسارات النظام الدولي، إضافة إلى أن طبيعة التفاعل لا تخص فقط الجانب السياسي وإنما يتعدى إلى جوانب أخرى اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وعسكرية.

ـ الاهتمام الأكاديمي من طرف الباحثين وحتى المنظرين بالعلاقات الدولية ساهم في نقل ذلك الميدان من مجرد دراسات مبعثرة إلى علم قائم بذاته لديه موضعه الذي يدرسه وهو النظام الدولي بمختلف تفاعلاته، إضافة إلى تعدد النظريات والمناهج ساهم في استقلالية علم العلاقات الدولية عن باقي العلوم الأخرى.

ـ بينت العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية بأن معادلة القوة بالنسبة لأية دولة هي متعددة، فلا يمكن الاهتمام بجانب واحد منها والإغفال عن جوانب أخرى تجنبا للأخطاء التي تقع فيها الدول عند تقييمها للقوة، لأن تلك المعادلة تستوجب الإلمام بالجانب الحيوي المتمثل في المجال الديمغرافي والجغرافي بإضافة القوة الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية وصياغتها في استراتيجية منظمة واضحة المعالم والأهداف في المدى القريب، المتوسط والبعيد.

ـ تنوع النظريات في العلاقات الدولية الكبرى منها والجزئية أثرى ميدان التحليل وغطى تقريبا ما يحدث في الساحة الدولية من تفاعلات، خاصة وأن الميزة الرئيسية للتنظير في العلاقات الدولية هو الحركية وليس الثبات، فتقريبا كل النظريات الهامة جرت عليها مراجعات من أجل الاستجابة للتحولات الدولية الحاصلة مثلا الانتقال من الواقعية الكلاسيكية إلى الواقعية

الجديدة ثم الواقعية الدفاعية والهجومية، فكل هذا يشير إلى وجود متخصصين مهتمين بتأكيد علمية العلاقات الدولية إن صح التعبير.

_ تعدد الفاعلين في العلاقات الدولية غير الدولة كما سبقت الإشارة مثل المنظمات الدولية المنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، التنظيمات أو الشبكات الإرهابية وحتى الأفراد فرضت أهميتها في الساحة الدولية بحيث من غير الممكن الإغفال عنها عند تحليل أية ظاهرة دولية سواء كانت صراعية أم تعاونية، وحتى أية دولة عندما ترسم المعالم الكبرى لسياستها الخارجية عليها أن تأخذ بعينة الاعتبار قوة تلك الفواعل التي تجاوز قوة الدول في حد ذاتها.

**قائمة المراجع:**

**الكتب:**

ـ أبو زهرة، (محمد)، **العلاقات الدولية في الإسلام**، د ط، القاهرة: دار الفكر العربي 1995

ـ أزم، (زكريا) و (ولد حجاج)، عبد الفتاح ، **العلاقات الدولية والاطراف الفاعلة في المجتمع الدولي** ، بحث لنيل شهادة الإجازة في القانون العام، المغرب الأقصى: جامعة الحسن الأول، 2013. 2014 .

- إيفانز، (غراهام) ونوينهام، (جيفري) ، **قاموس بينغوين للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2007.

- إلياس، (خوانيتا) و سيتش، (بيتر )، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محي الدين حميدي ط1، دمشق: دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.

- بلسا، (بيلا) ، **نظرية التكامل الاقتصادي** ، تر: محمد عبد العزيز وآخرون، دط، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964.

- برونز، (ستيفن إريك) ، **النظرية النقدية: مقدمة قصيرة جدا** ، تر: سارة عادل، ط 1، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2016.

- بوقارة، (حسين) ، **ظاهرة التكامل بين التصورات النظرية وواقع العلاقات الدولية** ، د ط، 2017، د م ن.

ـ بن خليف ، (عبد الوهاب ) ، **الاتحاد الأوربي في الميزان الفرنسي الألماني**، دط الجزائر: دار قرطبة 2009 .

ـ بلاك، (جيرمي) ، **تاريخ الدبلوماسية** ، تر: أحمد علي سالم، ط 1، الإمارات العربية المتحدة، هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة، 2013.

ـ تيلور، (بيتر) و (فلنت)، كولن ، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات** ، تر: عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، دط الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006.

ـ جراد، (عبد العزيز) ، **العلاقات الدولية**، دط، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992.

- حتي ، (ناصيف يوسف)، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

- الحصين، (صالح) ، **العلاقات الدولية بين منهج الإسلام ومنهج الحضارة المعاصرة** ، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2008.

- الحديثي ، (خليل اسماعيل) ، **الوسيط في التنظيم الدولي** ، العراق: جامعة بغداد "كلية العلوم السياسية" دط، 1991.

ـ الخزرجي، (تامر كامل) ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط1، الأردن: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2004

ـ دوغين، (ألكسندر )، **أسس الجيوبوليتيكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي** ، تر: عماد حاتم، ط1، بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004.

- دان ، (تيم) وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع** ، تر: ديما الخضرا، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

ـ ديسوا، (جيرار) ، **دراسة في العلاقات الدولية، الجزء الثاني: النظريات البيدولتية**، تر: قاسم المقداد، ط1، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015.

. - الصباغ، (عبد اللطيف) ، **العلاقات الدولية**، دط، مصر: جامعة بنها، 2014.

ـ الشيب ، (هادي) و يحيى ، (رضوان) ، **مقدمة في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2017.

_ صاغور، (هشام) ، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر 1988 _ 2008**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010

- العفاس (عمر ابراهيم) ، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي** ، ط 1، ليبيا: جامعة قار يونس، 2008،

- علام (إيمان أحمد) ، **التنظيم الدولي الإقليمي** ، دط، جمهورية مصر العربية: مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، 2011 _ 2012.

- عبد الونيس شتا، (أحمد) ، **الأصول العامة للعلاقات الدولية الإسلامية وقت السلم، دراسة في تحليل أهم أدوات العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية**، ط1، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

_ عودة العقابي ، (علي) ، **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، دط، بغداد: د م ن، 2010

- غريفيتس، (مارتن) و أوكلاهان ، (تيري) ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، د ط، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

- فرج، (أنور محمد) ، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، د ط، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

_ فولجى، (توماس) وآخرون، **مستقبل النظام العالمي الجديد، دور المنظمات الدولية**، تر: عاطف معتمد وعزت زيان، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011

_ فرانكل، (جوزيف) ، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط 2، المملكة العربية السعودية: تهامة، 1984.

_ قسوم، (سليم) ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية، دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، د ط، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د ت ن.

_ مصباح، (عامر) ، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى** ، دط، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

_ محمد فهمي، (عبد القادر) ، **النظرية الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، ط 1 الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010

- المجدوب، (محمد) ، التنظيم الدولي: **النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة** ط 9، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

_ محمود مصطفى، (نادي)، **العلاقات الدولية في عالم متغير** ، الجزء الثاني، ط 1، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016.

- هارون ، (علي أحمد ) ، **أسس الجغرافيا السياسية** ، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

- ويلكنسن، (بول) ، **العلاقات الدولية مقدمة قصيرة جدا** ، تر: لبنى عماد تركي، ط 3 القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

**Books** :

_ Badie, (Bernard), with others, **Liberalism in International Relations**: International Encyclopedia of political Science, Los Angles: sage, 2011, p 1434.

**_** Booth, (Ken), **Realism and world politics**, first published, New York :Routledg, 2011 .

- Brown, (Chris) and Ainley, (Kirsten), understanding **International Relations**, third edition, London : ploglave, 2004.

_Donnelly ,( Jack), **Realism and Internationl Relations**, London : cambridge University press, 2000

- Jutersonke , (Oliver), **Morgenthau**, **Law and Realism**, London : Cambridge University press, 2010

_Griffiths, (Martin), Realism, **Idealism and International politics**, first published, London : Taylor and francis library, 1992

_ Griffitz, (Martin) and O'callanghan, (Terry), **International Relations : The Key Concepts**, first published,New york : Routledge, 2002.

_ Guzzini, (Stefano), **Theorising Internationa Relations : Lessons from europ's periphery**, Danish institute for international syudies, 2007.

_ glinchy, (Stephen Mc) with others, **International Relations Theory**, London : E_ International Relations publishing, 2017.

_ Lindberg, (Léon), **The Political Dynamics of European Economic Inegration**. Stanford : Stanford Université Press, 1963

_ Molloy, (Sean), **The Hidden History of Realism a Genealogy of power politics**, first pubished, New york : palagrave Macamillan, 2006.

- Weber, (Cyntia), **Internationa Relations Theory**, **A Critical Introduction**, 2 nd Editions London : Routledge, 2005

**دوريات:**

_ جندلي ، (عبد الناصر )، **التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظيرية** ، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثالث، لبنان: مركز جيل للبحث العلمي، أوت 2015.

- الجوزي، (جميلة) وحماني ، (سامية)، **دور استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 6، الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2015.

_ جبير البصيصي، (صلاح) ، **محاولة التعريف بالإرهاب وبيان وسائل مكافحته، دراسة قانونية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العدد 2، العراق: جامعة كربلاء، 2006.

- جباري ، (شوقي) ، **تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 6، الجزائر: جامعة قسنطينة 2، 2014.

_ عبد العزيز، (أحمد) وآخرون، **الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، العراق: جامعة المستنصرية، 2010

- غيوم، (إكزافيم) ، **العلاقات الدولية**، تر: قاسم المقداد، مجلة الفكر السياسي، العدد 11، 12 دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001.

- مفتي ، (محمد أحمد علي )، **العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي "دراسة تحليلية"**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 27، مصر: جامعة الإسكندرية، 1990.

- المصري، (خالد موسى)، **الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 1، المجلد 30، سوريا: د م ن.

- زعرور، (محمود)، **العلاقات الدولية نحو رؤية تاريخية للمصالح الوطنية والقومية في الحرب والسلم**، مجلة الفكر السياسي، العدد 2، دمشق: اتحاد كتاب العرب، 1998.

**الرسائل الجامعية:**

_بيوض، (محمد العيد)، **أثر المحددات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات على السياسات البيئية للدول المضيفة، دراسة تحليلية لقطاع الطاقة في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة سطيف 01، 2017.

_ بوروبي، (عبد اللطيف) ، **تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم شعبة العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة قسنطينة، 2008 _ 2009.

_ جندلي، (عبد الناصر) ، **انعكاسات تحول النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهاد دكتوراه دولة الجزائر: جامعة الجزائر، 2004 _ 2005.

- عديلة، (محمد الطاهر) ، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع العلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، 2015 .

_ نور الحلو ، (حسن عزيز) ، **الإرهاب في القانون الدولي دراسة قانونية مقارنة** ، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على على درجة الماجستير في القانون العام، فنلندا: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

_ معمري، (خالد)، **التنظير في الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، الجزائر: جامعة باتنة، 2007 _ 2008.

**المطبوعات الجامعية:**

_ بونوار، (بن صايم) ، **النظريا الأمنية**، مطبوعة محاضرات مقياس النظريات الأمنية لفائدة طلبة السداسيين الأول والثاني ماستر "الدراسات الأمنية والاستراتيجية" ، الجزائر: جامعة تلمسان، 2015،2016

_ الهواس ، (نادية)، **محاضرات منشورة في قانون المنظمات الدولية** ، المملكة المغربية: جامعة فاس، 2013 _ 2014

_ عبد العالي عبد القادر، **مجاضرات منشورة في نظرية العلاقات الدولية** ، الجزائر: جامعة سعيدة د. مولاي الطاهر، 2009.

**المؤتمرات:**

- المؤتمر العالمي للقرآن الكريم ودوره في بناء الحضارة الإنسانية بمناسبة مرور 14 قرنا على نزوله، السودان: 15 _ 17 ديسمبر 2011.

**مواقع الأنترنت:**

_ حسين معمر ، (ابراهيم) ، **دراسة حول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان**، جمهورية مصر العربية: جامعة القاهرة، 2010، 2011 على الموقع: www.pdffactory.com

_ يحياوي، (هادية) ، **مفهوم العلاقات الدولية** ، محاضرات منشورة، على الرابط (www.jilrc.com –graduate@jilrc.com[1])

**فهرس المحتويات:**

**تمهيد**

**المحور الأول: العلاقات الدولية: تدقيق مفاهيمي**

_تعريف العلاقات الدولية: .....3

_ تطور دراسة العلاقات الدولية: .....7

_ علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الدولية والعلاقات الدولية: .....9

_ علاقة علم العلاقات الدولية بالعلوم الأخرى: .....10

_ مستويات التحليل في العلاقات الدولية: .....15

**المحور الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:**

_ العوامل الجغرافية: .....20

_ العوامل الاقتصادية: .....21

_ العوامل العسكرية: .....22

_ العوامل التكنولوجية: .....22

_ العوامل السياسية والدبلوماسية .....23

**المحور الثالث: نظريات العلاقات الدولية:**

_تعريف نظرية العلاقات الدولية وأهميتها: .....25

_ النظريات الكبرى في العلاقات الدولية: .....25

_ النظريات الجزئية في العلاقات الدولية :.....53

**المحور الرابع: الفاعلون في العلاقات الدولية:**

_ الدولة: .....64

_ المنظمات الدولية: .....65

_ الشركات المتعددة الجنسيات: .....69

_ المنظمات غير الحكومية: .....76

_الإرهاب:..... 80

_ الأفراد :.....82

**الخاتمة** .....84

**قائمة المراجع** .....86

**فهرس المحتويات** .....95